



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة تحليلية-

العنوان: مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. بوالشعور شريفة

من إعداد الطالبان:

- بوالبير رانيا
- مسيخ ابتسام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بوالشعور شريفة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة سكيكدة
صيد فاتح	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة سكيكدة
نوازي علاوة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية 2021-2022



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): مسبخ ايتسام
تاريخ الميلاد: 1996/2/11 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة
عنوان الإقامة: حي البصيرة بجهة الهامدة 159 رقم 11
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: علم الاقتصاد
التخصص: اقتصاد لادبي وبيئي
رقم التسجيل: 36001238
وفي يوم: 26 / 1 / 2020

أصبح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:
تأثيرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي
دراسة تحليلية
السنة الجامعية: 2021 / 2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

اسم ولقب المشرف: يو النحور بشرية

أقرتها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد اني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.
وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

طبقا للمرسوم رقم 77/41 المتضمن
التصديق على التوقعات لاسيما المادة 2
الإدارة غير مسؤولة
على مصموم الوثيقة (1)

الاسم واللقب والتوقيع للطلاب
مسبخ ايتسام

نظير لتسوية الإضياء
السيد /ة: مسبخ ايتسام
الموضوع: تعهد التوقيع
سكيكدة في: 2020
الـ: 20

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة

اسم رقم: A 0044 2171
سكيكدة
26-12-2019





تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): مرانيا بوابير
تاريخ الميلاد: 3/11/1998 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة
عنوان الإقامة: طريق 5 مسكن صبي الآجور - سكيكدة - دائرة آ آ - رقم 4
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
رقم التسجيل: 3661326
وفي يوم: 26 / 06 / 2020

أصح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:
فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي
دراسة تحليلية
السنة الجامعية: 2021 - 2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: شريف بوابير

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد أنني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستخضعها الكلية.

طبقا للمرسوم رقم 77/41 المتضمن
التصديق على التوقيعات لاسيما المادة 2
الإدارة غير مسؤولة
على مصموم الوثيقة (1)

نظر لتسوية الإضمار
السيد /ة: بوابير
الموضوع: عقد التوثيق
سكيكدة في

26 JUN 2022

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

مرانيا بوابير

رقم 1002468
بشارة 2 سكيكدة
329 . 06

ملاحظة هامة:

- تملاً لاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية.





استمارة ابداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

انا الممضى اسفله الاسماء/ المذكور: **بوالشحرور شورتة**
المشرف على الطلبة الاتية اسمائهم:

1- **محمد بنح** **إبتسام**

2- **بوالدين رانيا**

تخصص: **إقتصاد تدقيق** و **ويزكي**

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة بـ:

فجائية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي
..... **د.السياسة النقدية**

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

UNIVERSITE 20 AOUT 55
SKIKDA

توقيع المشرف

2022/06/...**27**.....

.....
.....

توقيع الطالب الثاني

2022/06/...**26**.....

.....
.....

توقيع الطالب الاول

2022/06/...**26**.....

.....
.....

الإهداء

- أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أفنى عمره من أجل راحتي ولم يبخل علي بأي شيء إلى أعظم رجل في الكون أبي الغالي عمار مسيخ حفظه الله ورعاه وأدام عليه الصحة والعافية و طول العمر.
- إلى رمز الحب والتضحية الى من أنارت دربي بنصائحها ومنحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب الى من علمتني الصبر والاجتهاد أُمي الغالية باية بلاسكة حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية وطول العمر.
- إلى التي كان دعائها المبارك سر نجاحي جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.
- إلى اخوتي أمال وكريمة وعصام وأولادهم الذين كانوا سندا وعونا لي أدامهم الله لي.
- إلى كل الاهل والأقارب خاصة خالتي البروفيسور فوزية بلاسكة التي لم تبخل علي بالمساعدة.
- إلى صديقاتي في مشواري الدراسي رانيا وشيماء.

ابتسام مسيخ

الحمد لله الذي وفقني لتتمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بهذا العمل المتواضع، لذا
اهدي ثمرة جهدي إلى:

من كان لهما الفضل الأول بعد الله سبحانه وتعالى في وصولي إلى هنا والذي وصديق
عمري إسماعيل بوالبير الذي لم يوفر لنفسه الراحة في سبيل أن يزيح عني كل المشاق
والصعاب، ووالدتي رشيدة عميور أغلى ما أنعم الله علي، مصدر أمني واطمئناني، ضحت
من أجل راحتي وسعادتي والتي لطالما انتظرت وحلمت بهذا اليوم حفظهما الله وبارك في
عمرهما.

إلى جميع إخوتي وأخواتي محمد الصالح وسامي ونسرين ولبنى ومروة الذين كانوا خير سند
وخير مدد لي حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأحباب صغيرهم وكبيرهم الذين لم ييخلوا علي بشيء وأخص بالذكر السيدة
نبيلة عميور والسيد فتحي عميور والسيد سليم بوالبير.

إلى صديقتي في مشواري الدراسي ابتسام وشيماء وأميرة والى كل من كان لهم أثر على
حياتي وإلى كل من علمني حرفا وساندني ولو بابتسامة

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

رانيا بوالبير

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين
وعلى آله أما بعد

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحنا القوة والعزيمة وروح العمل في السعي وراء طلب
العلم.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة الدكتورة شريفة بوالشعور، على النصائح
والتوجيهات القيمة وإشرافها على عملنا رغم التزاماتها.

كما لا يسعنا أيضا التقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، وكل من قام بمساعدتنا سواء
من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

شكرا للجميع.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك باستخدام برمجية EVIEWS لتحليل البيانات.

تم استخدام النموذج القياسي الانحدار الذاتي VAR، حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أدوات السياسة النقدية المتمثلة في: الاحتياطي القانوني، الكتلة النقدية M2 ومدى تأثيرهما على مؤشرات التوازن الاقتصادي، على النمو الاقتصادي كمؤشر للتوازن الداخلي، وعلى سعر الصرف كمؤشر للتوازن الخارجي.

توصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي ووجود أثر هامشي لأدوات السياسة النقدية على سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: فعالية السياسة النقدية، التوازن الاقتصادي، الكتلة النقدية M2، نموذج الانحدار الذاتي VAR

Summary:

This study aimed to shed light on the effectiveness of monetary policy in achieving economic balance in Algeria during the period 1990-2019, using the EVIEWS software for data analysis.

The standard autoregressive model (VAR) was used, where we used the descriptive analytical approach to study the monetary policy tools represented in: the legal reserve, the money supply M2 and their impact on the indicators of economic balance, on economic growth as an indicator of internal balance, and on the exchange rate as an indicator of external balance.

The study found the ineffectiveness of monetary policy to achieve internal balance and the existence of a marginal impact of monetary policy tools on the exchange rate.

Keywords: monetary policy effectiveness, economic balance, money supply M2, autoregressive model VAR.

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز
	قائمة الملاحق
أ-ت	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي	
	تمهيد الفصل الأول
05	
23-06	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي
06	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
06	أولاً: ماهية السياسة النقدية
07	ثانياً: أدوات السياسة النقدية
10	ثالثاً: أنواع السياسة النقدية
11	رابعاً: شروط نجاح السياسة النقدية ومكوناتها
12	المطلب الثاني: الأسس الفكرية للسياسة النقدية
12	أولاً: النظرية النقدية التقليدية
13	ثانياً: النظرية النقدية الكينزية
13	ثالثاً: النظرية الحديثة
13	المطلب الثالث: ماهية التوازن الاقتصادي
14	أولاً: ماهية التوازن الاقتصادي
14	ثانياً: أنواع التوازن الاقتصادي
16	ثالثاً: مستويات التوازن الاقتصادي
18	رابعاً: مجالات التوازن الاقتصادي
19	المطلب الرابع: التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي

فهرس المحتويات

19	أولاً: أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي في تصميم
21	ثانياً: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي
34-24	المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي
24	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي
24	أولاً: علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي
25	ثانياً: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي
26	ثالثاً: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي
28	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
28	أولاً: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
28	ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
30	ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
31	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
31	أولاً: قناة سعر الفائدة
32	ثانياً: قناة سعر الصرف
32	ثالثاً: قناة أسعار الأصول
38-35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
35	المطلب الأول: الدراسات السابقة
35	أولاً: دراسات عربية محلية
36	ثانياً: دراسات عربية أجنبية
38	المطلب الثاني: القيمة المضافة
39	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	
40	تمهيد الفصل الثاني
65-41	المبحث الأول: تقييم أداء السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
41	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
41	أولاً: الاحتياطي القانوني (الإلزامي)

فهرس المحتويات

43	ثانيا: معدل إعادة الخصم
45	ثالثا: مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
54	المطلب الثاني: فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر
54	أولا: أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الداخلي
62	ثانيا: أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الخارجي
77-66	المبحث الثاني: دراسة أثر مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة (1994-2019)
66	المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية
66	أولا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (tests de stationnarité)
67	المطلب الثاني: صياغة النموذج الاقتصادي
67	أولا: تحديد متغيرات وفرضيات الدراسة
68	ثانيا: صياغة معادلة النموذج الاقتصادي
68	المطلب الثالث: إيجاد التقدير السليم للنموذج القياسي
68	أولا: تقدير النموذج الأول
77	خلاصة الفصل الثاني
82-79	الخاتمة
88-83	قائمة المراجع
96-89	الملاحق

الرقم	العنوان	صفحة
01	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (1994-2019)	41
02	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)	43
03	تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	46
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)	50
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)	55
06	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2019-1990)	58
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)	61
08	تطور سعر الصرف خلال الفترة (2019-1990)	62
09	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2019-1990)	64
10	نتائج الاختبار (unit root) للسلاسل الأصلية	68
11	نتائج اختبار تحديد فترات الابطاء للنموذج var	71
12	نتائج تقدير النموذج بواسطة var	72
13	نتائج تجزئة تباين الخطأ " النمو الاقتصادي "	75
14	نتائج تجزئة تباين الخطأ " سعر الصرف "	76

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
42	تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (1994-2019)	01
44	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	02
47	تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	03
51	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	04
56	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	05
59	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2019)	06
63	تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-2019)	07
65	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)	08
70	اختبار سلامة النموذج من الأخطاء القياسية	09
73	استجابة معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف للصدمات التنبؤية لمتغيرات الكتلة النقدية والاحتياطي القانوني خلال عشر سنوات مقبلة.	10

الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
89	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للاحتياطي القانوني عند المستوى	01
90	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للاحتياطي القانوني عند الفرق الأول	02
91	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للكتلة النقدية M2 عند المستوى	03
92	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للكتلة النقدية M2 عند الفرق الأول	04
93	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للنمو الاقتصادي عند المستوى	05
94	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للنمو الاقتصادي عند الفرق الأول	06
95	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع لسعر الصرف عند المستوى	07
96	اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع لسعر الصرف عند الفرق الأول	08

الاختصار	المصطلح
RO	الاحتياطي القانوني
M2	الكتلة النقدية
GR	النمو الاقتصادي
EX	سعر الصرف
VAR	نموذج الانحدار الذاتي
DR	إعادة الخصم
IN	التضخم
UN	البطالة
PM	النقود الورقية
CM	النقود الكتابية
QM	أشباه النقود
EL	قروض الاقتصاد
TL	قروض الخزينة
NFA	صافي الأصول الخارجية

المقدمة

مقدمة

السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة، كونها أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، من خلال أدواتها المختلفة، حيث حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع و كبير في الفكر الاقتصادي، في البداية تبلورت معالمها مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، بعد ذلك كينز في القرن العشرين ' فريدمان في الخمسينات من القرن و ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية تستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر هدفا وسيطا لها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات حيث أن انخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية هذا الأخير و يتم ذلك عن طريق التسويات النقدية، كما تعد السياسة النقدية أساسية في معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، و تختلف طبيعة استعمالها من دولة إلى أخرى، و تختلف أغراضها حسب ظروف كل بلد فنجد الدول توجه سياستها النقدية من أجل تحقيق مستويات عالية من التشغيل أو لمعالجة التضخم لتحقيق النمو الاقتصادي.

عانى الاقتصاد الجزائري من اختلالات عديدة داخلية و خارجية، استمرت لفترة طويلة مما جعل السلطات الجزائرية تقوم بعدد من الإصلاحات النقدية و المالية و تجسدت هذه الإصلاحات أساسا في تحديد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر .

أولاً: إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا إبراز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية: وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما مفهوم السياسة النقدية؟ وماهي شروط نجاحها؟
- ما مفهوم التوازن الاقتصادي؟ وما هي مؤشراتته؟
- ما هي أهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية؟
- هل يعد استهداف التضخم هدفاً نهائياً للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)؟
- ما هو دور السياسة النقدية في الجزائر كمتغيرات تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي؟
- هل حققت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر نتائج إيجابية خلال الفترة (1990 – 2019)؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية على التوازن الداخلي عند مستوى معنوية 5 %.

2. الفرضيات الفرعية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 %.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 %.

3. الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية على التوازن الخارجي عند مستوى معنوية 5 %.

4. الفرضية الفرعية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5 %.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5 %.

رابعا: مبررات اختيار موضوع الدراسة: يعود سبب اختيار الموضوع إلى النقاط التالية:

- الأسباب الذاتية:

- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- تماشي الموضوع مع تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

- الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في التعرف على أهم مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- التعرف على السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

خامسا: أهداف الدراسة وأهميتها:**- أهداف الدراسة:**

- الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة.
- التعريف بالسياسة النقدية ودورها في الاقتصاد.
- معرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر وأهم الإصلاحات المتعلقة بها.
- التعرف على الإجراءات التي اتبعتها الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي في إطار السياسة النقدية.

- أهمية الدراسة:

- تكمن هذه الأهمية في المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في اقتصاديات معظم الدول ودورها الفعال في معالجة معظم الاختلالات الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد خاصة الدول النامية منها الجزائر.

سادسا: حدود البحث:

- الحدود المكانية:

تناولت الدراسة تطبيق السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الحدود الزمنية الفترة ما بين (1990 – 2019).

سابعا: منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في الفصل الأول والمنهج القياسي الإحصائي في الفصل الثاني، أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على كتب، أطروحات، مقالات، مراسيم، تقارير، قوانين.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات والعقبات التي تواجه الباحثين في انجاز عملهم، ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل، الوقت الذي حال بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول

إن نجاح السلطات النقدية والاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية مرهون بمدى قدرة السلطات على تحديد الأهداف الإستراتيجية واختيار الأدوات والوسائل النقدية المثلى القادرة على التأثير على المتغيرات النقدية والمالية، وتوجيه حركة التمويل المصرفي وتعزيز جودة وفعالية الجهاز المصرفي لكل ما يتفق مع كفاءة الأداء الاقتصادي مع الأخذ في اختيار القيود والمؤشرات الداخلية وثوابت السياسة الاقتصادية الكلية التي تحكم تحديد واختيار تلك الوسائل والأدوات.

ومنه نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي

للسياسة النقدية أهمية كبيرة عند أغلب الدول وذلك لما لها من دور فعال وكبير في اقتصاديات الدول، إذ أن أدواتها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي، ومعالجة مختلف الاختلالات الطارئة، حيث سنتناول في هذا المبحث ماهية السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسة النقدية من مفهوم وأدوات وأنواع وما يلزم من معلومات لوضعها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

فيما يلي تقديم لبعض التعاريف للسياسة النقدية:

عرفها الاقتصادي (Goldbach) على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".¹

كما عرفها فوزي القيسي: "هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان، باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية".²

تعرف على أنها: "الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي، لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص، يقصد به الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية".³

ويعرفها زكريا الدوري ويسرى السامراني بأنها: "تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي".⁴

تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية (البنك المركزي) للتأثير على كمية النقود ولإئتمان وسلوك الأعوان الاقتصاديين وتنظيم السيولة في الاقتصاد لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 98.

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 149.

³ أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 178.

⁴ زكريا الدوري ويسرى السامراني، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

تتمثل في مجموعة الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية، والتي يتم استخدامها من أجل تحقيق الأغراض النهائية.

1. الأدوات الكمية (غير مباشرة):

يكون تأثيرها غير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية، إذ تؤثر على شروط الإقراض وكيفية استخدامه وتكلفته،¹ وتتمثل فيما يلي:

أ. سياسة إعادة الخصم:

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة، ويعتمد البنك المركزي من خلالها الى رفع أو خفض سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتتعلق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل، فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية فإنه يخفض معدل إعادة الخصم، وفي الحالة العكسية يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك في منح الائتمان، وتدفع البنوك التجارية فائدة عندما تطلب التمويل من البنك المركزي (مقابل رهن سندات حكومية أو غيرها)، ويزداد طلبها هذا على إعادة التمويل من البنك المركزي كلما كان معدل الفائدة منخفضا، وهو ما يؤدي إلى زيادة أرصدها السائلة، وبالتالي قدرتها على منح الائتمان.²

ب. سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيم البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فعندما يكون الهدف زيادة عرض النقود، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابلها شيكات وسحوبات على البنك المركزي وتودع هذه الشيكات في البنوك التجارية لتتمكن من توسيع حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، فيزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان الهدف تخفيض عرض النقود، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية على أن يدفع المشترون مقابلها شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، لتزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك

¹ سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص107.

² حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 111.

المركزي وتخفض احتياطاتها النقدية، لتقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود، ويقل المعروض النقدي.¹

ت. سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري أو الإلزامي):

هو عبارة عن نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويقوم بالاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد. تعتمد المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية ويكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه.² فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة حجم العرض النقدي، فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم العرض النقدي فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، والميزة الأساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الاحتياطات هي أنها تؤثر على كل البنوك التجارية بالتساوي وبالتالي تأثيرها يكون قويا على العرض النقدي.³

2. الأدوات الكيفية (المباشرة):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية، أدوات كيفية للتأثير على كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث تهدف الأدوات الكيفية عن طريق رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر، إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وبتوجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ. سياسة تأطير القروض:

تهدف سياسة تأطير القروض إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة.⁴ وتقوم على أساس فكرة تنسيق مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك بوضع معايير معينة لتقييم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو تتعداها من خلال اجبار البنوك على احترام هذه المعايير، وتقرض عقوبات في حالة مخالفتها.⁵

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 279.

² أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 107.

³ عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 171.

⁴ Jean pierre pattat, monnaie, institution financières et politique monétaires, economica, Paris, France, 5^{ème}, édition, 1993, p 398.

⁵ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ب. السياسة الانتقائية للقروض:

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية للقروض تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات.¹

3. الأدوات المساعدة:

تبرز أهم هذه الأدوات في:

أ. الإقناع الأدبي:

يتمثل في التوجيهات والتوصيات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد والائتمان ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.²

ب. التوجيهات والأوامر:

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

ت. وسيلة الإعلام والنشر:

وتكون بإعلان البنك المركزي لسياساته النقدية أي تبين مختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها، ويساعد هذا على وضع كل الحقائق أمام الرأي العام، بالتالي زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية من جهة، وزيادة الوعي الاقتصادي من جهة ثانية، كما تأخذ وسائل الإعلام أشكالًا مختلفة، كنشر البيانات وإلقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الإعلام عن الأوضاع النقدية والمالية.³

¹Michelle de Mavgues, *la monnaie-système financière et théorie monétaire*, 3^{ème} édition economica, 1993, p 177.

² جميلة وجدي، *السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم*، رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي وبنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 18.

³ بن قدور علي ومحمد بيبير، *السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي*، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 183.

ث. أسلوب الجزاءات:

يتم اللجوء إليه كضمان لتنفيذ السياسة النقدية، تكون الجزاءات إيجابية في حالة تشجيع البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال توفير حوافز لمكافئتها على الالتزام بأوامر البنك المركزي، وقد تكون سلبية في حالة عدم الالتزام وتكون بحرمان البنوك التجارية من الائتمانات الممنوحة وأنواع الخصوم وقد تصل لإيقاف نشاط البنك بصفة مؤقتة أو دائمة.¹

ثالثاً: أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفقاً للهدف إلى ثلاثة أنواع: التوسعية، الانكماشية والمختلطة ويمكن إبرازها كما يلي:

1. السياسة النقدية التوسعية:

تستخدم في حالة الركود "الكساد" حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض كل من سعر الخصم، أو نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كمشتري في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد.

ويترتب عنها زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف، وانتقال السياسة النقدية التوسعية يترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة.

2. السياسة النقدية الانكماشية:

تستخدم في حالة وجود تضخم "ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار" تتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم.²

¹ صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور المصرفية الإسلامية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 19-20 أفريل 2010، ص 19.

² جميلة وجددي، مرجع سابق، ص 12.

3. السياسة النقدية المختلطة:

هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع من مرحلة بدأ الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل.¹

رابعاً: شروط نجاح السياسة النقدية ومكوناتها

1. شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

- نظام معلومات شامل ودقيق: يشمل كل المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية مثلاً وضع الميزانية ونوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نسبة البطالة ونوعها، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.
- تحديد دقيق لأهداف السياسة النقدية: يراعي الأولوية وعدم التضاد.
- هيكل النشاط الاقتصادي: العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، مرونة الإنتاج والأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي: للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية.
- تحقيق فعالية السياسة النقدية في اقتصاد ذو سعر صرف مرن، أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي: لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
- مناخ الاستثمار وسياسته: القوانين المنظمة، دور القطاع النقدي والمالي، الحرية الاقتصادية، التجارة الخارجية، تدفق رؤوس الأموال مثلاً: التسهيلات للمحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- مدى استقلالية البنك المركزي: في الحكومة وفعالية الجهاز المصرفي.
- حالة نشاط السوق الموازي: اذ كلما قل نشاط هذا السوق، كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

¹ بن قدور علي وبيبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 37.

² بن قدور علي وبيبرير محمد، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

2. مكونات السياسة النقدية:

تتكون السياسة النقدية من هيكلين اثنين هما:¹

أ. المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد: وتتكون من:

- البنك المركزي: الذي يلعب عدة أدوار مثل السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومراقبة الاقتصاد الوطني.
- الخزينة العمومية تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.
- وزارة المالية التي تيسر بطريقة مباشرة، الحياة المصرفية عن طريق الخزينة، وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيئات المنظمة والتي تتكفل الدولة بطريقة مباشرة أو بأخرى بتعيين أعضاءه.
- ب. التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني فعلى سبيل المثال في الجزائر مجلس النقد والقرض أسس سنة 1990، ويضم هذا المجلس مجموعة أعضاءه من محافظ بنك الجزائر ووزير المالية، أمين الخزينة العمومية وممثلين على البنوك وقطاعات على النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية للسياسة النقدية

يسعى المهتمون بدراسة النظرية النقدية الى معرفة العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة والعوامل التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار.

أولاً: النظرية النقدية التقليدية

تعتبر هذه النظرية ذات تاريخ بعيد، تمتد جذورها إلى عهد الرومان، وتهتم بتحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، نشأت بفضل جهود الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك والتي أصبحت فيما بعد تسمى نظرية كمية النقود.

وأعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتمدوا على قروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل، وأن التوازن يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، وقد دار الجدل بين الاقتصاديين الكلاسيك على أن هناك علاقة إيجابية بيم كمية النقود المتوفرة وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا على أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة وهذا يعني زيادة الكمية المعروضة من النقود، وإذا كان هذا المسار مقبولاً حول العلاقة فانه يمكن القول أن

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي "البنوك الالكترونية. البنوك التجارية. السياسة النقدية" مؤسسة شباب الجامعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2008، ص ص 201، 202.

ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، هذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.¹

ثانيا: النظرية النقدية الكينزية

النظرية الكينزية على عكس النظرية الكلاسيكية، ترى أن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، حيث أنه توجد علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي وفقا للنظرية الكينزية فإن سعر الفائدة هو القناة التي يمكن من خلالها نقل أثر السياسة النقدية بشكل مباشر إلى النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم بعرض النقود حيث أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.² وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل بفعل مضاعف الاستثمار أي التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي.³

ثالثا: النظرية الحديثة لكمية النقود (النظرية النقدية)

في فترة السبعينات تعرض النظام الرأسمالي لطاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل، تمثلت في تعايش التضخم والركود معا، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقية صعبة الحل، فعجز الفكر الكينزي وأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها، وفي ظل هذه الظروف ظهر تيار جديد على أيدي مفكري مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، الذي أعاد إحياء النظرية النقدية الكمية ونجح في الترويج لأفكاره بهدف التخفيف من حدة الأزمة. فأعدت هذه المدرسة للأذهان أهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي تقر هذه المدرسة على أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع.⁴

المطلب الثالث: ماهية التوازن الاقتصادي

يعتبر التوازن الاقتصادي من الاهتمامات الأساسية أي دولة، ولذلك اهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلها بمفهومه، وأنواعه وكيفية تحقيقه، إذ تحرص السياسة الاقتصادية المبرمجة في أي دولة على تحقيق هذا الهدف والحفاظ عليه، خدمة للتنمية الاقتصادية.

¹ عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010، ص ص 28، 29.

² رشاد عبد الله ديات، أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003، ص 08.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 300.

⁴ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 89.

أولاً: ماهية التوازن الاقتصادي

هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تساوي فيها القوى الجزئية أو الكلية أو كلاهما عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، الى احتلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل عكس الاتجاه، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى.¹

والتعريف الأكثر شيوعاً للتوازن الاقتصادي هو الذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض خلال فترة قصيرة.²

يعتبر هذا التعريف شامل لأنه يتضمن نقاط عديدة تتمثل فيما يلي:³

- يؤكد هذا التعريف على أهمية توفر شروط التوازن وما تسببه العلاقات والتأثيرات الاقتصادية المترابطة إلى تأكيد التوازن أو اختلاله.
- يشير التعريف ذلك الى عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي بحيث أن هذه العوامل يمكن أن تحدث ويترك أمرها لحرية جهاز السوق والائتمان وحرية نشاط القطاع الخاص كما هو الشأن في حالة الاقتصاد الاشتراكي.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التوازن الاقتصادي لا يعتبر مصطلح جديد في الاقتصاد ويرمز عادة الى توازن الأسواق سواء كانت أسواق السلع والخدمات أو أسواق رأس المال أو العمل.

ثانياً: أنواع التوازن الاقتصادي

لقد أخذ التوازن الاقتصادي أنواعاً مختلفة، وذلك باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والأهداف المنشود له من جهة أخرى، وتتمثل الأنواع فيما يلي:

1. التوازن الساكن والتوازن الديناميكي

أ. التوازن الساكن

يكون في حالة السكون عندما يكون النظام الاقتصادي خالياً من التراكمات وتظل معدلات الإنتاج والاستهلاك ثابتاً متساويين كما لا تتغير أسعار والمخزون ولا صافي الادخار.⁴

¹ سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 35.

² محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته في الدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، دون ذكر السنة، ص 51.

³ بن قدور علي وبيير محمد، مرجع سابق، ص 84.

⁴ محمد مبارك حجير، مرجع سبق ذكره، ص 36.

يمكن تحليل الساكن من دراسة العلاقات بين المتغيرات في لحظة معينة أو فترة معينة وهي كذلك فهو عبارة عن صورة ساكنة لنواحي النشاط الاقتصادي، توضح التوازن الاقتصادي بالمعنى الضيق، لا يمكن بلوغه إلا إذا افترضنا ثبات كل من الادخار والاستثمار ويظل رصيد رأس المال ثابت، كما يفترض ثبات عدد السكان أو قوى العمل كما يفترض أيضا عدم وجود تقد تقني.¹ والتوازن الساكن لا يعني غياب الاختلال لأنه في فترة معينة قد يحدث اختلال في المركز التوازني يؤدي إلى قلب الخطط الاقتصادية مع تنظيم الوحدات الاقتصادية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى عودة النظام مرة أخرى إلى مركز التوازي الأول.²

ب. التوازن الديناميكي (الحركي)

يدرس هذا التحليل العلاقة بين المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فإن التوازن الحركي يصور لنا شريطا للحياة الاقتصادية المتحركة وطبيعتها، لذلك فهو لا يتميز بالحركة فحسب وإنما كذلك بإدخال عنصر الزمن، والهدف من أسلوب التحليل الحركي معرفة كيفية تطور وسير النظام الاقتصادي بالنسبة لتطور الزمن، وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له تأثير على حالات الاقتصاد في فترات أخرى.³

2. التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل

أ. التوازن قصير الأجل

يخص هذا التوازن النشاط الاقتصادي القائم في حيز إنتاج ثابت في فترة زمنية قصيرة، لا يمكن خلالها إدخال رأس المال الجديد ولا تسمح إلا بتغيير المستخدم لعوامل الإنتاج السابقة من عمل ومواد أولية.

ب. التوازن طويل الأجل:

يشمل هذا التوازن القدرة التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج مثل مباني، آلات، فتتغير نتيجة لذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا ويأخذها هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج الذي يؤدي الى تغيير في العلاقات، بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة ورأي المال.⁴

¹ سهير السيد، المدخل إلى النظرية الاقتصادية المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 14.

² محمد مبارك حجبر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ بن قدور علي وبيير محمد، مرجع سابق، ص 86.

⁴ محمد مبارك حجبر، مرجع سبق ذكره، ص 44.

3. التوازن الناقص والتوازن الكامل

أ. التوازن الناقص

يقصد به ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض العوامل.

ب. التوازن الكامل

هو ذلك التوازن الذي تسعى له الدولة إلى تحقيقه بعدما عجزت آلية السوق عن ذلك، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد الى مركز التوازن الذي باستغلال كل الموارد المتاحة في المجتمع.¹

ثالثاً: مستويات التوازن الاقتصادي

إن الوضع الذي يتحدد عنده التوازن لمتغير من المتغيرات الاقتصادية، ينظر إليه على مستويين أحياناً على المستوى الجزئي وأحياناً على المستوى الكلي.

1. التوازن على المستوى الجزئي

يهتم التوازن على المستوى الجزئي بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المنتجة والمستهلكة، بهدف تعظيم الأرباح وبلوغ أقصى صفقة ممكنة، وفي ظل هذا التحليل فإن الطلب على السلع والخدمات يشكل النشاط الرئيسي للوحدات المستهلكة، وعرض السلع والخدمات يشكل النشاط الرئيسي للوحدات المنتجة.

وفي هذا الإطار سندرس توازن السوق وتوازن المنتج وتوازن المستهلك.

أ. توازن السوق:

يتوازن السوق عندما تساوي الكمية المطلوبة من سلعة ما في فترة معينة مع الكمية المعروضة منها، ويتحقق التوازن هندسياً عندما يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض للسلعة عند نقطة والتي تعرف بأنها السعر والكمية التوازنية يتأثر توازن السوق لعدم تكافؤ الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.²

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2004، ص 106.

² عفاف جبار سعيد، مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 147.

ب. توازن المنتج:

المقصود بتوازن المنتج، الوضع الذي يحصل فيه على أقصى ربح ممكن، بحيث لا يكون من مصلحته تغيير حجم إنتاجه، ويتوقف هذا الحد الأقصى من الربح على كمية السلع المنتجة، إضافة إلى سعر البيع الذي يحقق هذا الربح الأقصى.¹ ويتمثل الشرط الضروري لتوازن المنتج في سوق المنافسة بتساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وبما أن الإيراد الحدي للمنتج سعر السلعة، فإن توازن المنتج يتحقق بتساوي سعر السلعة مع التكاليف الحدية لإنتاج السلعة، أما في حالة السوق الاحتكارية فإن المنتج يسعى إلى تحقيق توازنه عندما يتساوى الإيراد الحدي الذي يكون أقل من السعر مع التكلفة الحدية.

وفي سوق الاحتكار قد يحدد المحتكر الكمية المنتجة تاركا تحديد السعر لظروف الطلب، أو يحدد السعر تاركا تحديد الكمية المطلوبة لظروف الطلب.²

ت. توازن المستهلك:

ويقصد به الحالة التي يوزع فيها المستهلك دخله على السلع المختلفة على نحو يحقق له الحد الأقصى من الإشباع،³ تعتبر النظرية الاقتصادية أن المستهلك رشيد اقتصاديا، بمعنى يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو تعظيم منفعته من السلع والخدمات التي يرغب في استهلاكها، في حدود ما يتوفر له من دخل متاح وبذلك يكون قد حقق توازنه.

2. التوازن على المستوى الكلي:

إن النظام الاقتصادي يعاني في مجموعة من بعض التقلبات بسبب المشكلات الاقتصادية التي تظهر على مستوى هذا النظام مثل البطالة والتضخم، حيث تعتبر هذه التقلبات سببا في تدني مستوى النشاط والنمو الاقتصادي بالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي، ويتحقق التوازن الاقتصادي عندما يكون الطلب الكلي $C+I$ يساوي العرض الكلي $S=A$ ويختل في حالتين:

- في حالة يكون العرض يفوق الطلب ينتج عنه أن يكون الاستثمار أقل من الادخار وهذا وضع اختلال حيث يكون مقدار الطلب الكلي أقل من مقدار العرض الكلي مما يترتب عنه تراكم المخزون.

¹ عبد المنعم راضي، التوازن الاقتصادي والنظم الاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص 33.

² عبد الناصر روسيات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهان، الجزائر، بدون ذكر التاريخ، ص 52.

³ راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، بدون ذكر المكان وبدون ذكر التاريخ، ص 203.

- أما في حالة يكون الطلب الكلي يفوق العرض الكلي فهذا يوضع اختلال وعدم توازن ينتج عنه استثمار أقل من الادخار ويترتب عنه تناقص المخزون السلعي.¹

رابعاً: مجالات التوازن الاقتصادي

ينحصر التوازن الاقتصادي في مجالين أساسيين هما التوازن الاقتصادي الداخلي، والتوازن الاقتصادي الخارجي، ويعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ومن أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية خصوصاً.

1. التوازن الاقتصادي الداخلي:

يرى معظم الاقتصاديين أن التوازن الداخلي متعلق بالاستخدام التام لعوامل الإنتاج مقارنة بالمستوى العام للأسعار (دون حدوث ارتفاع غير مرغوب فيه في المستوى العام للأسعار)، فالاستغلال الناقص لهذه العوامل سيترجم حتماً في شكل بطالة ومعدل نمو اقتصادي منخفض، والاستغلال المفرط لها سيؤدي إلى تراجع الإنتاجية.²

أ. توازن الاستهلاك والإنتاج

لكي يكون هناك توازن ينبغي ألا يتعدى نكو الطلب الاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع وهذا هو الأصل، لكن دائماً تظهر عوامل تؤدي بالطلب الاستهلاكي إلى الارتفاع بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج الحقيقي نذكر من العوامل:

- تزايد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.
- ارتفاع الطلب الاستهلاكي الخاص، كذلك تغيرات مستوى الأجور والأسعار وتغيرات الأرباح والخسائر الغير المنتظر، وتغيرات السياسة المالية وسعر الفائدة وتوقعات الأفراد وكل هذه العوامل تؤثر بلا شك في نمط الاستهلاك.

ب. توازن الادخار والاستثمار

إن تعادل الاستثمار والادخار شرط أساسي لتحقيق التوازن، كما يحدث الاختلال عندما يكون الاستثمار المخطط له أكبر من الادخار الموجود فعلاً، مما يتولد فائض طلب بدون مقابل، فترفع أسعار السلع والخدمات،

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص ص 160-

.161

² Krugman et Obstfeld, "Economic internationale", 3^{ème} edition, De Bock, Paris, France, 2003, P 601.

وقد يتحقق التوازن الاقتصادي مرة أخرى بين الادخار والاستثمار ولكن مثل جلب القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية أو حتى التمويل بالعجز رغم آثاره التضخمية.¹

ت. توازن الموازنة العامة للدولة

الموازنة هي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة لمدة مستقبلية عادة ما تكون سنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، كما تعتبر أداة أساسية تستعملها السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.²

يتحقق التوازن عندما يكون هناك توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، حيث إذا غاب هذا التكافؤ يحدث الاختلال في الميزانية، وعندما تفوق النفقات على الإيرادات يترتب عن ذلك عجز الموازنة العامة، ولمواجهته تلجأ الحكومات لمصادر تغطي بها هذا العجز، كالاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني بإصدار السندات والأذونات، أو الاقتراض من البنك المركزي، أو من الخارج.³

ث. التوازن النقدي

يتحقق التوازن النقدي عند تساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقود، تكمن أهمية هذا التوازن في الآثار التي يتركها بين عرض النقود والطلب عليها والتوازن بين نمو كمية وسائل الدفع المتاحة ونمو المعروض الحقيقي من السلع والخدمات وسوق رأس المال.⁴

المطلب الرابع: التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي

أولاً: أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي:

تظهر أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي في تصميم النماذج الاقتصادية لتحديد السياسات الاقتصادية، وضروري للتخطيط ومهم لمواجهة الصدمات الناجمة عن الدورات الاقتصادية.

1. أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم النماذج الاقتصادية

تمثل النماذج الاقتصادية خليط من عدة معارف مثل النظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي، وتشكل هذه النماذج أداة رئيسية للتحليل الاقتصادي وتقييم السياسات، ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه

¹ درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 114.

² محمد حسن الوالي، زكريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 131.

³ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 35.

⁴Krugman et Obstfeld, op-cit, p 601.

عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليلها.¹ وتأخذ هذه الطرق والصيغ شكل معدلات ورموز رياضية وإحصائية تساعد على شرح وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

إن تصميم النماذج الاقتصادية لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل وسيلة للتنبؤ وكذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجب أتباعها وتجنب المشاكل وتقديم أحسن الطرق لمعالجتها، لكن عندما يصبح النموذج غير قادرا على تفسير الظاهرة المعنية يجب التخلي عنه وبناء نموذج آخر، ولهذا يرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة حول ظاهرة معينة، وهو ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من نموذج لدراسة نفس الظاهرة.²

2. أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي

التخطيط هو العملية التي تتم من خلالها تحديد الأهداف التنموية واختيار الإجراءات والسياسات لتحقيقها خلال سنوات الخطة وفي حدود الموارد المتاحة.³

وقد استخدم الاقتصاديون الموازين الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط ومن أهم هذه الموازين لدينا:

- ميزان الفجوة التمويلية الذي يعتبر من أهم الموازين المرتبطة بالتخطيط الاقتصادي، لأنه مرتبط بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخطط لها وتوسيع ما أنجز منها، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ورفع النمو، في حالة أن هذه الفجوة موجبة بمعنى أن يكون هناك فائض في المدخرات بحيث تفوق التمويل اللازم لاستثمارات الخطة فيستفاد منها لتوسيع الأهداف الإنتاجية، أما في حالة أن الفجوة سالبة أي أن مصاريف الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الخطة الاقتصادية تفوق الادخار فإن الموازنة تتم عن طريق القروض الأجنبية أو باستحداث فائض في إيرادات الميزانية على حساب نفقاتها.
- ميزان النقد الأجنبي وتحتل هذه الموازنة أهمية معتبرة في التخطيط الاقتصادي الذي يتضمن التوسع والنمو، لهذا ينبغي توفير النقد الأجنبي من خلال موازنة مصادره مع استخداماته.⁴

¹ عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 10.

² محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 2003، ص ص 7-10.

³ بن قدور علي ومحمد بيريير، مرجع سابق، ص 103.

⁴ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص

- ميزان القوى العاملة الذي يوفر فرص العمل للأفراد لخفض معدل البطالة ومواكبة الزيادة السكانية والطبيعي لعرض القوى العاملة، ويعتبر أداة تساعد على التنبؤ بما سيكون عليه الحال بأسواق العمل لتدارك المشاكل التي قد تعرقل الخطة الاقتصادية ومدى قدرتها على امتصاص البطالة.

لهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة فيما يحققه من خدمات، إضافة الى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف والوسائل، وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد والمتمثلة في النمو والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد، وهكذا يمكن القول إن التوازن الاقتصادي أمر ضروري لمختلف الأنظمة الاقتصادية.¹

ثانياً التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى ثلاث أسواق أساسية هي: سوق الإنتاج، سوق النقود، سوق العمل، سوق الأوراق المالية. ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق في آن واحد.²

ومنه فإن تحقيق التوازن في واحد من الأسواق فقط يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن العام ولكنه غير كاف وبما أن هناك علاقة وثيقة بين سوق السلع وسوق النقود فسيتم التركيز عليهما مع عدم إهمال سوق العمل في هذه الدراسة.

1. سوق العمل:

يتحدد سوق العمل المستخدم بتفاعل عرض العمل والطلب عليه في السوق الخاصة به، ولذلك سنحاول دراسة كل من عرض العمل والطلب عليه، ثم نجمع بينهما للوصول إلى التوازن في سوق العمل.

أ. عرض العمل:

يقوم الأفراد بعرض قوة عملهم في سوق العمل، ويرتبط عرض العمل طردياً بالأجر الحقيقي والذي يمثل القوة الشرائية للأجر الاسمي، حيث توجد علاقة طردية بين عرض العمل والأجر الحقيقي، حيث كلما ارتفع الأجر الحقيقي ارتفع عرض العمل والعكس الصحيح، كلما انخفض الأجر الحقيقي انخفض عرض العمل.³

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

² محمد الفوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 231.

³ علي بن قدور ومحمد بيرير، مرجع سابق، ص 105.

ب. الطلب على العمل:

يقوم المنتجون بالبحث عن قوة العمل، أي الطلب على العمل الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الأجر الحقيقي أي أن المنتج يتوقف عن استخدام أو توظيف العمال عندما تصبح قيمة الإنتاج الحدي مساوية للأجر الحقيقي، وبالتالي فإن الطلب على العمال يتوقف على مدى مساهمتهم في الإنتاج.¹

ت. توازن سوق العمل:

يتوازن هذا السوق عندما تساوي عرض العمل مع الطلب على العمل، وعندها يتحدد الأجر الحقيقي الذي يقبله الطرفان (العمال والمنتجون).²

2. التوازن في سوق السلع والخدمات

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار ولتحقيق ذلك التوازن لابد أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، وحتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد الاستثمار.³

3. التوازن في سوق النقود**أ. عرض النقود:**

يعبر مصطلح عرض النقود عن مخزون النقود الإجمالي الموجود ككل عند فترة زمنية محددة.

ب. الطلب على النقود:

هو ذلك الجزء من الثروة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل خلال مدة زمنية معينة، من أجل الحصول على المنافع والخدمات.

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 52.

² مرجع نفسه، ص 53.

³ بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004، ص 89.

ت. التوازن في سوق النقود:

يتحقق بتقاطع عرض النقود مع الطلب عليها ولأن عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية فإنه يتحدد بقرارات السلطات النقدية، لذلك يفترض ثباته في الفترة الزمنية القصيرة، أما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين هما سعر الفائدة والدخل.¹

¹ طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004، ص 264.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من أهم الأهداف التي تسعى أي سياسة اقتصادية لتحقيقها، ولإحداث هذا التوازن فعمل السياسة النقدية يكمن في التحكم في السيولة اللازمة للتأثير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها الإنتاج والأسعار.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهي من الوسائل الرئيسية للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي النقدي لارتباطه الوثيق بكافة النواحي الاقتصادية ومن هنا نبين دور هذه السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

أولاً: علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

إذا كان هدف السياسة النقدية هو تخفيض حدة العجز الخارجي ففي هذه الحالة لا بد أن تستعين بغيرها من السياسات حتى تستطيع تحقيق التوازن وقد يتطلب الأمر تطوير سلوك الوسطاء الاقتصاديين وتغيير هيكل الجهاز الإنتاجي، وتلعب السياسة النقدية دوراً هاماً بالنسبة لسياسة التصنيع باستخدام السياسة التمييزية في منح القروض، وكذا مساهمتها في تطوير وتقوية القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالنسبة للتصدير، كما تسمح عن طريق معدل الصرف المرغوب فيه أن تقوي المركز التنافسي للمشاريع الوطنية وتمكنها من الوقوف أمام المنافسة العالمية، ويجب أن تكون هذه السياسة موافقة لسياسة التصنيع خاصة الأجل الطويل وبالقدر الذي يحقق زيادة عرض السلع التنافسية

إضافة إلى تمكّنها من تقييد الاستهلاك، بتقييد الاقتراض من أجل استخدامه في الإنفاق الجاري ففي حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات يكون تقييد الاستهلاك خاصة في الدول النامية التي تحد من استيرادها للسلع الاستهلاكية، وهذه السياسة من شأنها تقييد الواردات وتعديل حركة المدخرات وتخفيض حدة الاختلال في التوازن، ولتحقيق هذه الأهداف يجب الاستعانة بالسياسة المالية وسياسة الأجور إلى جانب السياسة النقدية،¹ وهذا ما يوضح العلاقة الوثيقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية وسياسة التوازن الاقتصادي.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 160-162.

ثانيا: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

يقصد بالتوازن الداخلي تحقيق التشغيل الكامل بدون تضخم، ويشير أصار السياسة النقدية الى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم هو علاج حالة التضخم (على اعتبار أن لتضخم من وجهة نظرهم هو ظاهرة نقدية)، التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي، أو حالة الانكماش وهي عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة هذه الأخيرة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثا.

1. دور السياسة النقدية في علاج التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.¹ حيث يشكل خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، لدى تولدت لدى واضعي السياسة النقدية قناعات راسخة بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل المدى للسياسة النقدية.²

تتحد فعالية السياسة النقدية في رقابتها على مستويات الأسعار، بالتحكم في المعروض النقدي، حيث لما تقوم السلطات النقدية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك فتزداد بذلك ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل قدرتها على خلف الائتمان ويقل بذلك عرض النقود وتميل الأسعار أو معدل التضخم الى الانخفاض.³

2. دور السياسة النقدية في علاج الانكماش

لما تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من البنوك والأفراد، فبذلك تقل ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويزداد رصيدها لدى هذا الأخير، ونتيجة لذلك تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود فيزداد عرض النقود وبالتالي تنتهي حالة الانكماش ويزداد مستوى التشغيل. وإذا استخدمنا نسبة الاحتياطي القانوني، يقلل البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدمت سعر الخصم في هذه الحالة أيضا يخفض البنك المركزي من سعر الخصم وتزول حالة الانكماش.⁴

¹ Milton Freidman, Monnaie et ses pièges, traduit par : Bernard Dunod, France, 2000, p 192.

² بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 41.

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 126، 127.

⁴ عبد المطلب عبد الحمي، مرجع سابق، ص 310.

3. دور السياسة النقدية في إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل قيام الدولة بتغيير الأوضاع الاقتصادية لمختلف الأفراد،¹ وقد أصبح من الواجب على السلطة النقدية أن تعطي اهتماما كبيرا للتأثير في حجم الدخل القومي وتوزيعه وتراكم رأس المال وتوزيعه بين القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية من خلال تشجيع الاستثمار.²

إن للسياسة النقدية دورا استراتيجيا في إعادة توزيع الدخل، حيث زادت أهمية استعمال الضوابط المادية والرقابة الائتمانية كوسائل رقابة نقدية، فهي لا تهدف فقط للتأثير على حجم النقد والقرض وإنما في وجهتها وكلفتها.³

ثالثا: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

يشير التوازن الخارجي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان المدفوعات والعودة به إلى حالة التوازن عن طريق تغيير المعروض النقدي، سعر الصرف وسعر الفائدة.

1. التوازن الاقتصادي الخارجي

يعرف الاقتصاديون التوازن الخارجي على أنه مجرد توازن في ميزان المدفوعات ويمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الاقتصادية إلى بلوغها، ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض عليه، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل اعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية.

ومن الأسباب المؤدية إلى توازن أو اختلال ميزان المدفوعات هي:

- الأسباب الدورية التي تنشأ من انتقال آثار الدورة الاقتصادية من دولة إلى باقي الدول عبر التجارة الخارجية.
- الاختلالات الهيكلية التي ترجع إلى التباين الموجود بين الدول في درجات نضوج وتكامل هيكلها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني.
- الاختلالات السعرية:

تعتبر العلاقات القائمة بين أسعار أي دولة، والأسعار الخارجية من بين أهم مقومات توازن ميزان المدفوعات وأحد أسباب اختلاله، ففي حالة التضخم، أي ارتفاع لأسعار المحلية ينخفض الطلب الخارجي على صادرات

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سابق، ص 144.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص ص 353-354.

³ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سابق، ص 145.

الدولة لارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، وارتفاع الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية لانخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي. وفي حالة انخفاض مستوى الأسعار المحلية ينخفض الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي، وارتفاع الطلب الخارجي على صادرات هذه الدولة لانخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، والتغيرات في مستويات الأسعار العالمية تؤدي لإحداث تغيرات في حجم صادرات وواردات الدولة، وهو ما يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.¹

2. استخدام عروض النقود للتأثير على ميزان المدفوعات

يرى أنصار المنهج النقدي المعاصر أن الخلل في ميزان المدفوعات لأي دولة أساسه في العلاقة بين العرض والطلب على النقود.

إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب اتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي ويتم ذلك برفع سعر الخصم، أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق الائتمان وغيرها، ويحدث هذا أثر إيجابيا على ميزان المدفوعات حيث:

تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، والنتيجة هي الزيادة في الصادرات وانخفاض الواردات.²

3. استخدام سعر الصرف للتأثير على ميزان المدفوعات

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة آثارها المرجوة لا بد من توفر مجموعة من الشروط:

- بالنسبة للصادرات: يجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرنا، وأن يكون الطلب الخارجي على الصادرات الدولية مرنا أيضا
- بالنسبة للواردات: يجب أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرنا، وأن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية.³

4. تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص ص 36-39.

² عادل المهدي، العلاقات الدولية، جامعة حلوان للنشر والتوزيع الجامعي، القاهرة، مصر، 2003، ص 162.

³ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، 20، ص 371.

يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف بحيث تستطيع السلطات النقدية أن تؤثر على عرض النقود والطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة الوطنية، فارتفاع سعر الصرف يسمح بدخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل في ميزان المدفوعات والنتائج عن المعاملات الجارية، وهذا ما يؤدي إلى توازن سوق الصرف عند سعر الصرف القوي.

تقوم السلطات النقدية بتخفيض معدلات نمو المعروض النقدي (أي إتباع سياسة نقدية انكماشية) وهذه العملية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على النحو التالي:

- دخول رؤوس الأموال الدولية، ويتم جذبها عن طريق العوائد في الأسواق المالية.
- انخفاض الدخل الوطني لأن ارتفاع معدلات الفائدة يقلص من حجم القروض.
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية يمول العجز التجاري ويدعم بشكل آني سعر الصرف.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

بما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية فهي تسعى دائما إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق مجموعة من الأدوات والتي تطرقنا إليها سابقا وتمكن أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

أولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تتمثل في:

1. **مجمعات الاحتياطيات النقدية:** وتتضمن النقود المتداولة والتي بدورها تكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، والاحتياطيات المصرفية، التي تتمثل في ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم كل من الاحتياطيات الإجبارية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.
2. **ظروف سوق النقد:** تتمثل في الاحتياطيات الحرة وهي بين الاحتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي، وبين صافي الافتراض والأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وذلك لصعوبة وخطورة أسواق الائتمان.²

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

¹ علي بن قدور، محمد بيريير، مرجع سابق، ص ص 150-151.

² خيرة أجري، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، التحليل الاقتصادي والتقنيات، قسم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص ص 17-18.

يجب أن تكون الأهداف الوسيطة واضحة وسهلة الاستيعاب من قبل الجمهور، كما أنها تعبر عن التغيرات النقدية التي عن طريق مراقبتها وإدارتها جيدا، يمكن الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية.

1. المجمعات النقدية:

هي مؤشرات إحصائية لقياس كميات النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق،¹ وعدد المجمعات النقدية على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالنقديون يرون أن عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريبا من معدل نمو الاقتصاد الوطني هذا يمثل هدفا مرغوبا للسلطات النقدية كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي يحققها.²

2. معدلات الفائدة:

تستعمل السلطات النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط، ففي الحالة التي يتشجع فيها المستثمرون والعائلات على الادخار، ترفع من معدل الفائدة، لكن الصعوبة في اعتماد معدل الفائدة كهدف وسيط تكمن في التغيرات التي تحدث له، بالارتفاع والانخفاض، حسب ظروف الاقتصاد، والاقتصاديون يرجعون عدم استقرار أسعار الفائدة إلى تشدد السلطات النقدية وأيضا التداخل في استخدام هذا المعدل من جهة كهدف وسيط ومن جهة كقناة إبلاغ للسياسة النقدية، لذلك يرفض البعض استخدامه كهدف وسيط لغياب الهدف النقدي.³

3. سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف مؤشر مهم، لأنه يعكس الأوضاع الاقتصادية لأي دولة، من خلال الحفاظ عليه في مستوى قريب من مستوى القدرة الشرائية، وتزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى، ويعتبر هدفا وسيطا، لأن انخفاضه يحسن وضعية ميزان المدفوعات، وثباته يعطي الانطباع الجيد على استقرار الأوضاع الاقتصادية، ورفعته يقلل من حدة التضخم، وهذا ما يساهم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية.⁴

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

² وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 209-210.

³ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 106.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 76.

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

نذكر منها:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

ينشأ من توازن العرض والطلب، ويتطلب الاستخدام الفعال للسياسات الاقتصادية الكلية، لتجنب التقلبات في الأسعار ومكافحة التضخم والانكماش في النشاط الاقتصادي ويرى بعض الاقتصاديون أنه في بعض الحالات أن ارتفاع معدل التضخم في حد معقول يرفع من معدل النمو الاقتصادي لأن زيادة أسعار السلع والخدمات تحفيز توجيه الاستثمار نحو زيادة الإنتاج، وبذلك زيادة مناصب الشغل والتخفيف من البطالة.¹

2. تحقيق العمالة الكاملة

تهدف معظم الدول في العالم إلى تحقيق التشغيل الكامل، حيث أن هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون هناك ضمان كبير للتوظيف الكامل أو مستوى جيد من التشغيل، من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بها أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فإن السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، ومن بين هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستقلة.²

3. تحقيق معدل نمو مرتفع

تعمل السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وتكلفته على دفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي وهي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال الزيادة في القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع.³

¹ أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 226.

² سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)، رسالة دكتوراه، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 49-50.

³ ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 14.

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يسعى الاقتصاديون إلى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات سواء من المدفوعات التي تشمل أثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، وهو المحصلات من صادرات الدولة من سلع وخدمات، ويعد توازن ميزان المدفوعات هدفاً لتحقيق التوازن الخارجي.¹

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن قنوات آلية الانتقال النقدية تتضمن مجموعة من الروابط والعلاقات التي من خلالها يتم انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي،² فكمية النقود مثلاً قناة هامة قد تؤثر السياسة النقدية من خلالها على الأسعار والنتائج، إلى جانب عدد آخر من القنوات موجودة صوب تحقيق الأهداف النهائية،³ وتنقسم هذه القنوات إلى:

أولاً: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية،⁴ أما في الفكر الكينزي فقد ركزوا في هذه القناة على عامل رئيسي يتمثل في قرارات المؤسسات فيما يخص الإنفاق الاستثماري،⁵ وعند القيام بسياسة نقدية توسعية ستخفض أسعار الفائدة الاسمية بالتالي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والتي تؤدي إلى انخفاض الافتراض من ثم زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج القومي ويحدث العكس عند اتباع سياسة انكماشية.⁶

¹ وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، مكتب التوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 183-184.

² علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 24، صيف 2017، ص 275.

³ Simongray, workshop on monetary policy and operations issues, CCBS, Bank of England, Arab Monetary, Feb, 2007, p 21.

⁴ أسامة الدباغ وآخرون، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص ص 315-320.

⁵ حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 142.

⁶ خبايا عبد الله، مرجع سابق، ص 205.

ثانيا: قناة سعر الصرف

نظرا لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن، أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية، ولهذه القناة كل هذه الأهمية لتأثيرها على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.¹

ثالثا: قناة أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول وهذا اتباعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، من خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأصول والسندات) وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأن هاتين القناتين تشملان قناة تيوين للاستثمار وقناة أثر القوة على الاستهلاك.²

1. قناة تيوين للاستثمار

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر تيوين (q)، الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصة للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي إلى انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها فينخفض (q) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.³

يظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية (السندات) من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزن على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.⁴

¹ لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 96-97.

² بقيت ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 119.

³ شمولو حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 09.

⁴ Frederik Mishkinet, Christian Bodes, Monnaie banque et marches financières, 8^{ème} édition, Nouveaux horizons, 2008, p807.

2. قناة الثروة على الاستهلاك

مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم المتكونة من رأس المال البشري والمادي والثروات المالية، عند ارتفاع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الاستهلاك ففي حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني.

ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، فيؤثر سلباً على الناتج الوطني.¹

3. قناة الائتمان

تقوم هذه القناة على فكرة عدم تكامل الأسواق المالية وعلى أهمية دور الوسطاء الماليين في تحويل آثار السياسة النقدية إلى الناتج والأسعار وتؤكد هذه الفكرة أهمية البنوك التجارية كوسطاء ماليين لهم القدرة على التعامل مع أنواع معينة من المقترضين.

أ. قناة الإقراض البنكي

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج وشروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، وفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي، وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي.²

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.³

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 65.

² بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 224.

³ إكن لونيس، مرجع سابق، ص 65.

ب. قناة ميزانية المؤسسات

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الذي يمكن للمقترضين تقديمها عن الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي نمو الإنتاج المحلي الخام.¹

¹ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

من بين الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي تمكننا من الوصول إليها نذكر كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

أولاً: دراسات عربية محلية

- دراسة حاجي سمية بعنوان: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات -حالة الجزائر- 1990-2014، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015-2016، حيث هدفت هذه الدراسة السياسة النقدية خاصة في الجزائر وكيفية معالجتها للخلل الحادث في ميزان المدفوعات مع محاولة ضبط هذه الدراسة بدراسة قياسية لتمدنا هذه الأخيرة بعلاقات أكثر دقة توضح فعالية السياسة النقدية في إصلاح خلل ميزان المدفوعات، وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج والتي تكمن في أن فعالية السياسة النقدية محدودة نظراً لظروف التخلف التي تعيشها البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية وتفاشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، وكذلك من بين هذه النتائج نجد أن تطور السياسة النقدية الجزائرية ارتبط بالفترة الانتقالية التي شاهدها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط (مركزي موجه) إلى نظام يعتمد على مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر (السوق).
- دراسة وجدي جميلة تحت عنوان: السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -حالة الجزائر- خلال فترة 1990، 2004، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2015-2016 حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم، كما تهدف إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم بالجزائر والتعرف على أسبابه إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، حيث تم القيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أربع متغيرات، الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، تطور الكتلة النقدية ومعدل الصرف، وقد توصلت الباحثة إلى أنه لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر شروط الأولوية وأهمها استقلالية البنك المركزي وهذا لأن التضخم في الجزائر يرجع لأسباب هيكلية.

• دراسة نافلة نصيرة تحت عنوان: تقييم السياسة النقدية في الجزائر (دراسة قياسية) للفترة الممتدة من 1980-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017-2018 حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في المجتمع، وكذلك التعريف بمراحل السياسة النقدية في الجزائر، توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج نذكر منها أن السياسة النقدية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدلات عالية للنمو، الحفاظ على استقرار الأسعار وكذلك العمل على رفع من العمالة، إضافة إلى سعي الحفاظ على توازن المدفوعات لذلك يمكن القول أن السياسة النقدية تؤدي دورا هاما في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية باستخدام أدواتها المختلفة.

• دراسة كحلوش أنور تحت عنوان السياسة النقدية المصاحبة للأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر خلال الفترة 2012-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص ماليو وبنوك، جامعة 20 أوث 1955، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، سكيكدة، الجزائر، 2019-2020 حيث هدفت إلى التعرف على مفهوم السياسة النقدية والاطلاع على مدى فعاليتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية البترولية وأهم الأدوات التي تلجأ إليها الجزائر في حالة عدم نجاح السياسة النقدية بأدواتها التقليدية، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن السياسة النقدية أداة فعالة في مواجهة التغيرات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري وذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الباقية.

ثانيا: دراسات عربية خارجية

• دراسة ثريا عبد الرحيم بعنوان: تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم، دراسة تحليلية عن الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980-2003) طبعة 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حالة الاقتصاد العراقي والأدوات المتعاقبة للسياسة النقدية وتوضيح دور السياسة النقدية خلال فترة البحث وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء السياسة النقدية لا بأس به من حيث التأثير والسيطرة على عرض النقود وخضوعها للضغوط الحكومية.

• دراسة حسين تحت عنوان: قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، مجلة الجامعة، الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الثالث، 2009، حيث سعت الدراسة للتعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الناتج المحلي الغير النفطي و المستوى العام للأسعار بدولة الكويت وأشارت نتائج الدراسة إلى قنوات سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار الأصول، الائتمان، التي تمت دراستها لكونها ذات أهمية نسبية حيث عززت الأثر العكسي لأداة السياسة النقدية المتمثلة في سعر الخصم، إلا أن هذا الأثر

- ينصب على المستوى العام للأسعار من دون الناتج المحلي، مما يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الناتج المحلي و هذه النتيجة تماثل تلك التي توصلت لها الدراسات على الدول النامية الأخرى.
- **دراسة للباحثان أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر آل طعمة تحت عنوان: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012** وكانت مشكلة الدراسة كالتالي: أن التضخم يعد من أهم المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية وكذلك الجزئية في العراق، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة لدى السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، فيما يحاول للجانب التطبيقي من الدراسة الوقوف على أهم التحولات التي شاهدها السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، وبيان مدى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي في البلد، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات على غرارها أن البلدان النامية تتميز بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها، كما تتسم أسواقها المالية والنقدية بقلّة تنظيم ومحدودية الحجم، هنا بالإضافة إلى عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور، هذه الخصائص تقود إلى تثبيت فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية، في حين يزداد تأثير الأدوات النوعية على الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان، كذلك أن الاقتصاد في العراق يحتاج لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية .
 - **دراسة شنيش بعنوان: العلاقة بين التضخم و عرض النقود و سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008) سنة 2013**، والتي هدفت الى الوقوف على مستويات التضخم و تطوره في الاقتصاد الليبي، وتحديد العلاقة بين التضخم و عرض النقود و سعر الصرف، وتتبع التغيرات الحاصلة في أسعار المستهلك باعتباره أحد المقاييس الأساسية لمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من التضخم و عرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، وأن لعرض النقود و سعر الصرف أثر في معدل التضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من جمود الجهاز الإنتاجي، ما جعل هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام، ما يدفع الطلب الكلي بأن يزيد عن العرض الكلي و بالتالي تكون النتيجة على هيئة موجات من التضخم.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

أغلب الدراسات السابقة المذكورة ركزت على دور فعالية السياسة النقدية لمواجهة ومعالجة إحدى الاختلالات الحاصلة في التوازن الاقتصادي بغية تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي وكذلك قنوات إبلاغ السياسة النقدية خاصة في الجزائر وهذا ما يتفق مع دراستنا.

ركزت دراستنا على دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي وكذا العلاقة الموجودة بينهما (حالة الجزائر) وذلك من خلال الاطلاع على مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة اختلالات التوازن الخارجي وأهم الأدوات التي تلجأ إليها السلطات النقدية في الجزائر. وفي الأخير، يمكن القول أن السياسة النقدية أداة فعالة في التأثير على التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي للجزائر باستخدام أدواتها التي لها دور في حل المشاكل الاقتصادية، من بينها (التضخم، البطالة، تحقيق التوازن الاقتصادي... إلخ) بالتنسيق مع السياسة المالية.

خلاصة الفصل الأول

إن مصطلح السياسة النقدية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها من أدوات الدولة والبنك المركزي للتدخل والتحكم وكذا توجيهه لمختلف القطاعات بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي جملة من القواعد والأساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية توافقا مع الحالة الاقتصادية للبلاد بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي واستقراره.

حيث مرة بعدة مراحل بدءا بتحييدها من طرف الكلاسيك مرورا بالفكر الكينزي الرافض لمبدأ أحادية النقود.

وتبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير في الأهداف التشغيلية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير في الأهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية، تمتلك السلطة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أدوات السياسة النقدية لمراقبة والتحكم فيها.

واستخدامها على النحو الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي والتوازن والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وعلى أهداف السياسة النقدية بصفة عامة.

وتطرفنا لفاعلية السياسة النقدية التي تستوجب توفر الشروط المناسبة والملائمة كتوفر أسواق نقدية ومالية واسعة تبرز أكثر في تحقيقها للتوازن الاقتصادي ومواجهة الضغوط التضخمية.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني

قمنا في الفصل الأول بدراسة السياسة النقدية وأدواتها والأهداف التي تريد تحقيقها، كما قمنا بإبراز قنوات انتقال السياسة النقدية و تطور السياسة النقدية عبر المذاهب الاقتصادية، أما في الفصل التحليلي القياسي الموالي ستم دراسة تطور السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي للفترة 1990-2019، بداية سنقوم بتحليل تطورات أدوات السياسة النقدية ومعرفة أثرها على التوازن الاقتصادي على المستوى الداخلي كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعلى المستوى الخارجي كميزان المدفوعات و سعر الصرف، بعدها سنقوم بدراسة أثر مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر المتمثلة أساسا في الاحتياطي القانوني والعرض النقدي، معتمدين في ذلك على منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) مستخدمين في ذلك أدوات التحليل القياسي لنستطيع بذلك توضيح العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وكذا قياس أثر و أهمية أدوات السياسة النقدية المعتمدة في هذه الدراسة (الاحتياطي القانوني والعرض النقدي) في تفسير التقلبات في النمو الاقتصادي و سعر الصرف، و يتعلق الأمر بكل من أداة دوال نبضات الاستجابة للصدمات و تحليل مكونات تباين حد الخطأ.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين بحيث:

المبحث الأول: تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الثاني: دراسة أثر مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2019)

المبحث الأول: تقييم أداء السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات مما أدى إلى تعدد أهدافها وتغييرها إثر كل تعديل كما أنها في سعيها المستمر لتحقيق مختلف أهدافها المسطرة تقوم بتطبيق مجموعة من الأدوات تماشياً مع الوضع الاقتصادي السائد في كل فترة ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها وأهم أثارها.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

أولاً: الاحتياطي القانوني (الالزامي)

على إثر فائض السيولة المصرفية أصبحت هذه الأداة تستخدم بشكل نشط خلال هذه الفترة بعد أن كانت صعبة التطبيق، وعليه لجا بنك الجزائر إلى رفع معدل الاحتياطي القانوني بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية، بمعنى التحكم في التضخم والمساهمة في دعم الاستقرار المالي، الأمر الذي يضطر البنوك التجارية إلى تقليص منح الائتمان وتم توضيح طريقة عمل هذه الأداة وفق التعليمات رقم 16-94 والتعليمات رقم 73-94، وقد حدد معدل الاحتياطي القانوني فيها بنسبة 2.5

نوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (1994-2019) في الجدول الموالي:

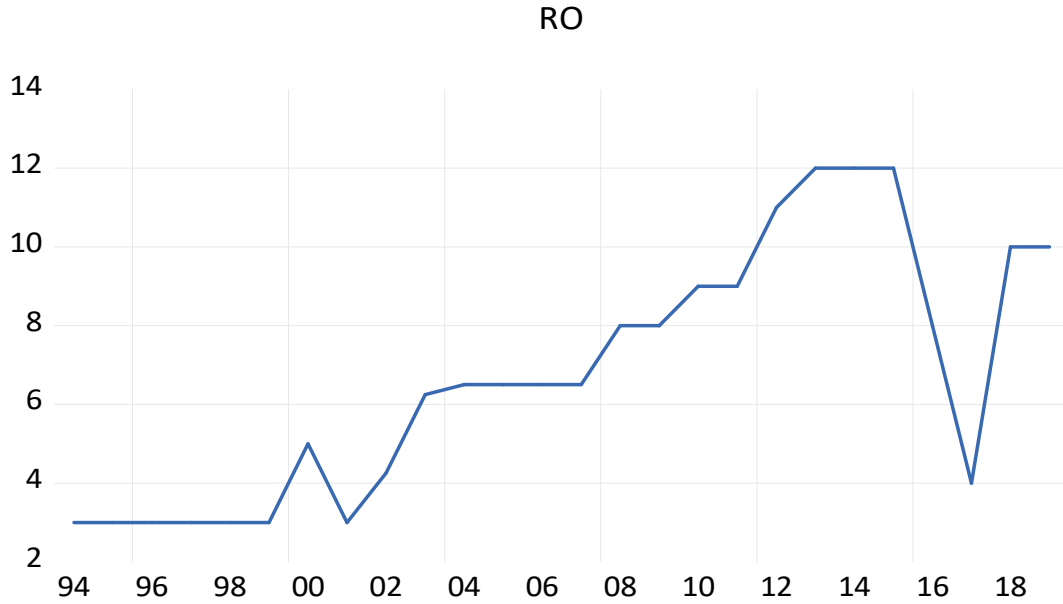
الجدول رقم (01): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (1994-2019)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الاحتياطي%	3	3	3	3	3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
معدل الاحتياطي%	3	5	3	4.25	6.25
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي%	6.5	6.5	6.5	6.5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الاحتياطي%	8	9	9	11	12
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي%	12	12	8	4	10
السنوات	2019				
معدل الاحتياطي%	10				

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر، 2017، ص17.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، جويلية 2010، ص 157.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، ص 199.

الشكل رقم (01): تطور الاحتياطي القانوني للفترة (1994-2019)



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (01)

لقد دخلت اداة الاحتياطي القانوني حيز التنفيذ ابتداء من 2001 بمعدل 3% و هذا ما نلاحظه من الجدول لتبدأ النسبة في الارتفاع الى معدل 4.25% سنة 2002، ثم ارتفعت بنسبة 2% سنة 2003 حيث بلغت 6.25% لتصل بعد ذلك الى 6.5% سنة 2004، و بقيت ثابتة الى غاية سنة 2007 في المقابل نذكر انه قد وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني الى 122.6 مليار دج سنة 2002 مقابل 43 مليار دولار فقط سنة 2001، و كانت 157.3 مليار دج سنة 2004 مقابل 171.5 مليار دج سنة 2005، ثم 186.1 مليار دج في نهاية 2006، لتصل بعد ذلك الى 284.8 مليار دج ، سنة 2007. ثم تم تعديل النسبة و رفعت الى 8% سنة 2008 و بقيت نفس النسبة سنة 2009 ليرتفع الى 9% سنة 2010 و 2011 ثم بلغ 11% سنة 2012 وبلغت قيمته حوالي 75410 مليار دج، وهو ما يشكل حوالي 18% الى 20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر. بعدها ارتفع معدل الاحتياطي القانوني الى 12% سنة 2013 وبقي مستقرا الى غاية 2015، وقد وصلت قيمة الاحتياطات الاجبارية الى 891.39 مليار دج سنة 2013. وبيدأ معدل الاحتياطي القانوني في الانخفاض، وكانت نسبة التراجع 4% حيث بلغت نسبة الاحتياطي 8% سنة 2016 و4% سنة 2017، مما يعني ان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة وانخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تسمح للبنوك بزيادة

منح الائتمان وإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود، ثم عاد للارتفاع بنسبة 6% خلال السنتين 2018 و2019 فبلغا 10%.

ثانيا: معدل اعادة الخصم

أصبح استخدام معدل اعادة الخصم كأداة هامة من ادوات السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، وقد عرف عدة تطورات كانت في مجملها تتماشى مع حاجة السوق النقدية والمصرفية، وبسبب النمو الشديد للكتلة النقدية أصبح يخضع لتعديلات في معدلاته كل سنة، خاصة اثناء سنوات الالفية الثالثة التي قد أطلقت الحكومة وقتها برامج اقتصادية ضخمة مثل الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. فضلا عن تحقيق بنك الجزائر هدف التخفيف من حدة التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية، وبهذا فقد أصبح معدل إعادة الخصم يستعمل في إطاره الصحيح.

يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (02): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2019)

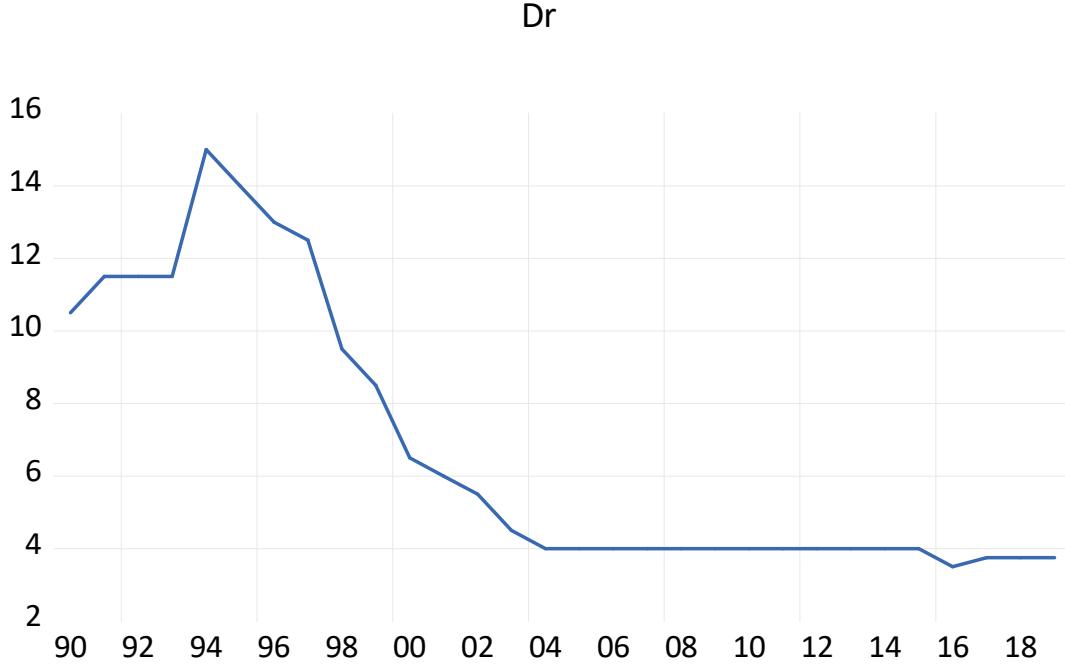
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل اعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	12.5	9.5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل اعادة الخصم	8.5	6.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل اعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5
السنوات	2017	2018	2019						
معدل اعادة الخصم	3.75	3.75	3.75						

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، ديسمبر 2015.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2000-2011.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص139.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، الجزائر، ديسمبر، 2018.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، الجزائر، مارس، 2019.

الشكل رقم (02): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (02)

حسب الجدول السابق نجد أن معدل إعادة الخصم ارتفع من 10.5% سنة 1990 إلى 11.5% لثلاث سنوات، إذ ارتفع بعدها إلى حده الأعلى سنتي 1994 و1995 فبلغ معدل 15% ويعود سبب هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الهادفة إلى الحد من توسع الائتمان وكذا التحكم في معدل التضخم، إلا أنه نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة، ثم بدأ معدل إعادة الخصم في الانخفاض بداية من 1995 ليصل إلى 4% في 2004، فنلاحظ أن معدل إعادة الخصم قد سجل 6.5% سنة 2000، وبقي في تراجع مستمر في النسب لعدة سنوات، حيث سجل بعدها سنة 2001 معدل 6%، ثم 5.5% سنة 2002، 4.5% سنة 2003، وهذا الانخفاض كان نتيجة لانخفاض لجوء المصارف إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية. ثم شهد معدل إعادة الخصم ثباتا في النسب، فبلغ منذ بداية سنة 2004 إلى غاية 2015 معدل 4%، ويعد هذا مؤشر جيد، وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، ثم بدأ بالتراجع النسبي حيث انخفض سنة 2016 إلى 3.5%، إذ شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة بداية سنة 2017 ومن هنا بدأ المعدل بالارتفاع ليبلغ 3.75%، وبقي ثابتا إلى غاية 2019.

ثالثا: مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود.

1. تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2019):

تعرف الكتلة النقدية على أنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:¹

أ. النقود القانونية:

تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر

ب. النقود الكتابية:

تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ت. أشباه النقود:

تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تتمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.

نوضح تطور الكتلة النقدية في الجدول الموالي:

¹علي بن قدور ومحمد بربير، مرجع سابق، ص 286.

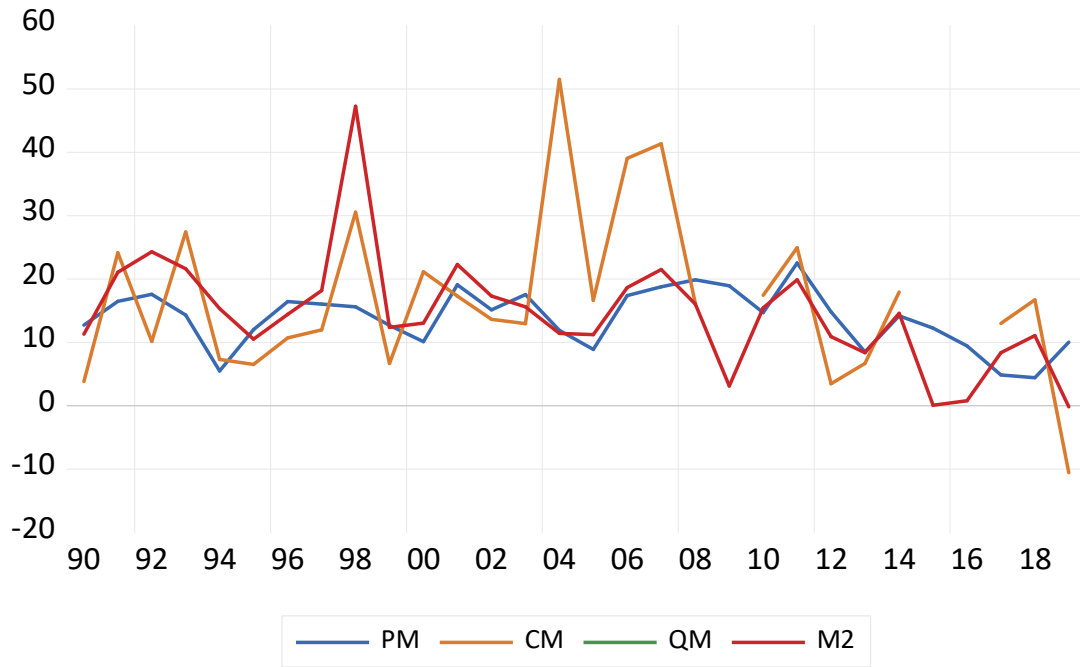
الجدول رقم (03): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	نقود ورقية	معدل نموها %	نقود كتابية	معدل نموها %	اشباه النقود	معدل نموها %	النقد	M1	الكتلة	M2	معدل نموها %
1990	134.942	12.75	135.141	3.84	72.923	25.34	271.4	343.005	11.31		
1991	157.2	16.49	167.793	24.16	90.276	23.79	325.93	415.27	21.06		
1992	184.851	17.58	184.86	10.17	146.183	61.92	370.37	515.905	24.32		
1993	211.311	14.31	235.594	27.44	180.522	23.49	448.58	627.427	21.61		
1994	222.986	5.52	252.847	7.32	247.68	37.20	477.14	723.514	15.34		
1995	249.767	12.01	269.339	6.52	280.455	13.23	521.6	799.562	10.51		
1996	290.884	16.46	298.217	10.72	325.958	16.22	591.7	915.058	14.44		
1997	337.621	16.06	333.953	11.98	409.948	25.76	675.6	1081.518	18.19		
1998	390.42	15.63	435.952	30.54	766.09	86.87	813.7	1592.461	47.24		
1999	439.995	12.69	465.187	6.7	884.167	15.41	885.5	1789.35	12.36		
2000	484.527	10.12	563.658	21.16	974.35	10.19	1048.18	2022.534	13.03		
2001	577.15	19.11	661.36	17.33	1235.00	26.80	1238.5	2473.51	22.29		
2002	664.68	15.16	751.65	13.65	1485.19	20.30	1416.34	2901.53	17.3		
2003	781.33	17.55	849.04	12.95	1724.04	16.10	1630.38	3354.42	15.6		
2004	874.35	11.90	1286.23	51.49	1577.45	-10.70	2160.6	3738.03	11.43		
2005	920.96	08.90	1500.47	16.65	1736.16	40.10	2421.4	4157.58	11.22		
2006	1081.35	17.41	2086.28	39.04	1766.10	10	3167.6	4933.74	18.67		
2007	1284.49	18.78	2949.08	41.35	1761.03	6.70	4233.6	5994.60	21.5		
2008	1539.97	19.89	3424.95	16.13	1991.04	13.10	4964.9	6955.96	16.03		
2009	1829.34	18.92	3114.81	-09.05	2228.89	11.90	4944.2	7173.05	3.12		
2010	2098.62	14.72	3657.83	17.43	2524.28	13.30	5756.4	8280.74	15.44		
2011	2571.48	22.52	4570.21	24.94	2787.48	10.40	7141.7	9929.18	19.9		
2012	2952.3	14.81	4729.5	03.48	3331.5	19.60	7681.86	11013.3	10.91		
2013	3204.0	08.52	5045.8	6.68	3691.7	10.70	8249.80	11941.5	8.40		
2014	3658.9	14.19	5944.1	17.93	4083.7	10.60	9603.0	13686.7	14.60		
2015	4108.1	12.27	5153.1	-13.30	4443.3	8.80	9261.1	13704.5	0.1		
2016	4497.2	09.47	4909.8	-4.72	4409.3	-0.8	9407.0	13816.3	0.8		
2017	4716.9	4.88	5549.1	13.02	4708.5	6.78	10266.1	14974.6	8.38		
2018	4926.8	4.44	6477.3	16.72	5232.6	11.13	11404.1	16636.7	11.09		
2019	5421.4	10.03	5795.7	-10.52	5394.0	3.08	10979.2	16611.1	-0.15		

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على:

1. Bank of Algeria, bulletin de la Bank d'Alger statistique monétaire (1964-2000) et statistiques de la balance des paiements (1992-2005).
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، من 2003 الى 2013.
3. تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.
4. Bulletins statistiques de la Bank d'Alger, séries rétrospective, hors-série, aout, 2020.

الشكل رقم (03): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2019)



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (03).

يتضح من خلال الجدول اتجاهات السياسة النقدية خلال هذه الفترة، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين، فخلال المرحلة الممتدة من 1990 الى 1993 كانت اتجاه السياسة النقدية توسعية، وهذا ما بينه معدل نمو الكتلة النقدية M2 الذي فاق 20% خلال هذه السنوات فبعد أن كان معدل نمو الكتلة النقدية 11.03% سنة 1990 ارتفع الى 21.06% سنة 1991 ثم الى 24.23% سنة 1992، لينخفض سنة 1993 الى 21.61%، وشهدت أشباه النقود نموا اكبر مقارنة بباقي مكونات الكتلة النقدية حيث وصل معدل نموها الى 61.92% سنة 1992، في حين سجلت النقود الورقية 17.58% كأقصى نسبة و ذلك خلال نفس السنة، فيما معدل نمو النقود الكتابية اصبح 27.44% كأقصى حد سنة 1993، وانتقل حجم الكتلة النقدية من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 415 مليار دج بمعدل نمو إجمالي وصل إلى 82.94% ويرجع ارتفاع الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز التوازني وتلبية حاجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

وشهدت المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 2000 تغيرا جذريا في مسار السياسة النقدية وذلك بعد الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات النقدية الدولية، حيث تم اتخاذ سياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في التوازنات النقدية خصوصا معدلات التضخم والتي سجلت معدلات قياسية خلال الفترة السابقة، وهو ما يبينه معدل نمو الكتلة النقدية حيث لم يتجاوز 19% خلال سنوات هذه المرحلة باستثناء سنة 1998 والتي وصل خلالها الى 47.24% وهذا راجع لتنفيذ موارد الجدولة و الشروع في عملية التطهير المالي للمؤسسات ابتداء من 1997، كما تبينه ايضا معدلات نمو مكونات الكتلة النقدية والتي عرفت انخفاضا ملحوظا مقارنة بالمرحلة السابقة، فأشبهه النقود لم يتجاوز معد نموها 37% باستثناء سنة 1998 والنقود الورقية لم تتجاوز 17 %، في حين لم تتعدى النقود الكتابية نسبة 12% باستثناء سنة 1998 و 2000، وانتقلت الكتلة النقدية من 723 مليار دج سنة 1994 الى 2022.534 مليار دج سنة 2000 أي بمعدل نمو اجمالي قدره 179.54% وبمعدل نمو متوسط بلغ 18.73%، حيث ارتفعت الى 16611.1 مليار دج سنة 2019 أي تضاعفت بأكثر من خمسة مرات، فبعد السياسة الانكماشية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة السابقة في إطار برنامج الاصلاح الهيكلي، أين لم تعرف الكتلة النقدية نموا كبيرا بهدف التحكم في معدلات التضخم المرتفعة خلال تلك الفترة، حيث في بداية هذه الفترة عرفت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما بسبب التحول في اتجاهات السياسة النقدية حيث تم اتباع سياسة نقدية توسعية، وعرفت سنة 2001 تسجيل ارتفاع معدل النمو قدره 22.29% نتيجة ارتفاع الاحتياطات الاجنبية بعد تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية والشروع في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، في حيث عرفت الفترة الممتدة من سنة 2002 الى 2005 تباطؤ في معدل النمو حيث انخفض سنة 2002 الى 17.3% ثم الى 11.22% سنة 2005 بسبب امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر بعد رفعه لنسبة الاحتياطي القانوني واستحداثه لأدوات نقدية جديد متمثلة في استرجاع السيولة، ليعود الارتفاع سنتي 2006 و 2007 حيث بلغ 18.27% و 21.5% على التوالي تحت تأثير ارتفاع الاحتياطات الاجنبية بعد أن عرفت أسعار النفط ارتفاعات قياسية، حيث قارب سعر البترول 150 دولار للبرميل وكذلك تزامنا مع الانطلاق في تنفيذ برنامج توطيد (2005-2009).

وعرفت في سنة 2009 انخفاض كبير في معدل نمو الكتلة النقدية حيث انخفض الى 3.12% بسبب رفع بنك الجزائر مبلغ استرجاع السيولة الى 1100 مليار من أجل مواجهة الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية الى حدود 60 دولار للبرميل، وكذلك تراجع الدينار الجزائري ب 12.51%.

في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2014، نموا متذبذبا للكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل نموها سنة 2010 الى 15.44%، ثم الى 19.9% سنة 2011 بعد عودة اسعار النفط للارتفاع مجددا بعد الأزمة المالية العالمية والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لتوطيد النمو 2011 و 2014، وعاد الانخفاض مجددا سنتي 2012- 2013 حيث انخفض الى 10.91% و 8.40% على التوالي بعد قرار بنك الجزائر رفع سقف استرجاع السيولة الى 1350 مليار دج إثر المخاوف من الضغوط التضخمية، قبل ان يعود للارتفاع مجددا سنة 2014 الى 14.60%.

أما سنتي 2015-2016 عرفتا تدهورا كبيرا في معدل الكتلة النقدية حيث تهاوى الى 0.1% و 0.8% على التوالي، ويرجع النمو الضعيف للكتلة النقدية في سنة 2015 الى الانخفاض الكبير للودائع لاجل لقطاع المحروقات -41.1% بعد انخفاض الحاد في اسعار النفط حيث تدهورت قيمة الدينار الجزائري.

وفي سنتي 2017-2018 عادت للارتفاع مجددا من 8.38% الى 11.09% وذلك لسبب التحسن الطفيف في أسعار البترول وقد عرفت النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير) نموا أكبر مقارنة بباقي مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة حيث بلغ معد نموها 22% كمعدل متوسط، وسجل معدل نموها ارتفاعا كبيرا خصوصا خلال الفترة (2004-2007)، حيث وصل الى 51.49% كأعلى معدل له سنة 2004، في المقابل عرفت النقود الورقية نسبة نمو متوسط بلغت 15.25% ووصلت الى 22.51% كأعلى نسبة سنة 2001، في حيث كانت أشباه النقود أقل نموا بين مكونات الكتلة النقدية، حيث سجلت نسبة نمو متوسط بلغت 10.46%، فبعد أن كانت مرتفعة نوعا ما في بداية الفترة وصلت الى 26.8% كأكبر نسبة نمو سنة 2001، عرفت تراجع و تذبذب خلال السنوات اللاحقة وهذا راجع الى تغيير في هيكله الودائع المصرفية حيث عرفت الودائع تحت الطلب نمو و تطور على حساب الودائع لأجل.

2. تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2019)

تعبر مقابلات الكتلة النقدية عن مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية وتتكون هذه المقابلات من القروض المقدمة للاقتصاد والقرض المقدمة للدولة (الخزينة)، وصافي الأصول الخارجية حيث أن:¹

أ. القروض المقدمة للاقتصاد:

تشمل المستحقات التي تمنح للمؤسسات والتسيقات المقدمة للعائلات.

ب. القروض المقدمة للدولة (الخزينة):

تشمل تسيقات البنك المركزي للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

ت. صافي الأصول الخارجية:

تشمل كل من الذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي.

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 166.

فيما يلي نوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

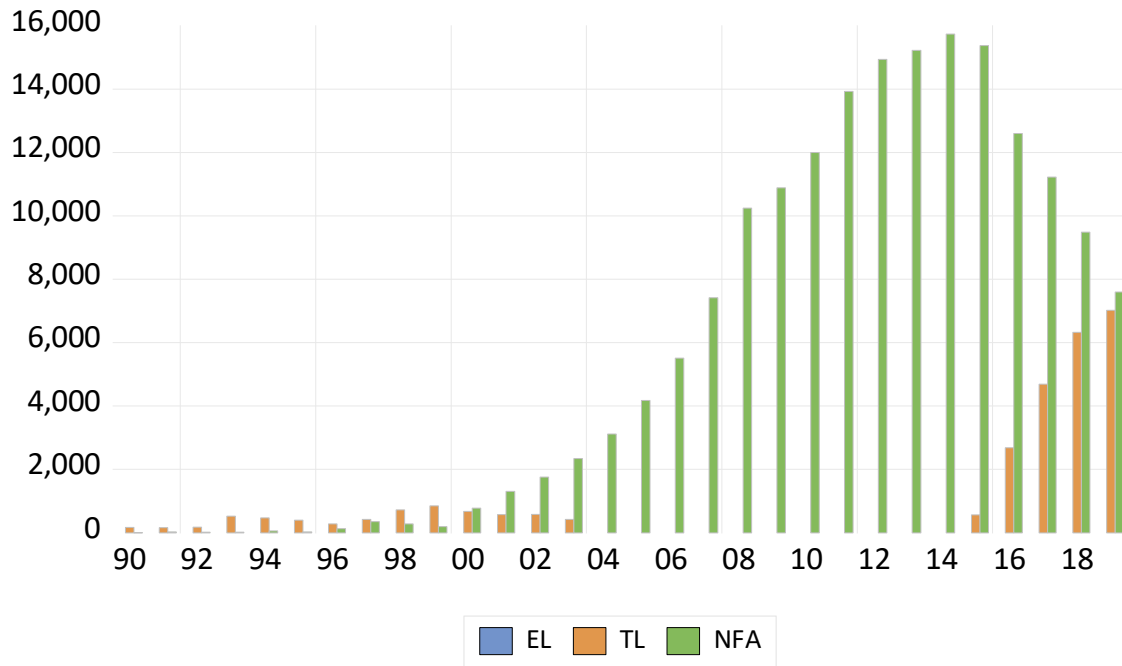
السنوات	قروض الاقتصاد	قروض الخزينة	صافي الاصول الخارجية
1990	247	167	6.5
1991	325.9	159.9	24.28
1992	408.2	174.1	22.64
1993	219.2	522.2	19.6
1994	304.8	468.6	60.4
1995	564.5	401.6	26.3
1996	776.8	280.5	133.9
1997	741.3	423.6	350.3
1998	906.2	723.2	280.7
1999	1150.7	847.9	196.6
2000	993.7	677.5	775.9
2001	1078.4	569.7	1310.8
2002	1266.8	578.6	1755.7
2003	1380.2	423.6	2342.6
2004	1535	-20.6	3119.2
2005	1779.8	-933.2	4179.7
2006	1905.4	-1304.1	5515
2007	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	4287.6	-3389.7	14940.4
2013	5156.3	-3600.9	15225.2
2014	6504.6	-1992.4	15734.5
2015	7277.2	567.5	15375.4
2016	7909.9	2682.2	12596
2017	8880	4691.9	11227.4

9485.6	6325.7	9976.3	2018
7598.7	7023.9	10857.8	2019

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2013.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 45، الجزائر، مارس، 2019، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 49، الجزائر، مارس، 2020، ص 11.

الشكل رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2019-1990)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (04).

لقد عرفت فترة التسعينات عمليات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات العمومية حيث قامت الخزينة في بداية التسعينات بتحويل القروض المشكوك فيها على المؤسسات العمومية لسندات طويلة الأجل، ثم في مرحلة ثانية تم تحويل ما يقارب 186.7 مليار دج، كما جرت عملية شراء جديدة للديون غير الناجعة التي تحوزها البنوك العمومية على المؤسسات العمومية تكملة لعملية التطهير المالي.

ونلاحظ من الجدول السابق أن القروض المقدمة للاقتصاد قد انتقلت من 247 مليار دج، سنة 1990 إلى 40.82 مليار دج سنة 1992 أي نسبة نمو جيدة، ويبين هذا الارتفاع الرغبة في تمويل الأنشطة الاقتصادية، سنة 1993 انخفضت نسبتها إلى 219.3 مليار دج بسبب الأوضاع الاقتصادية الحرجة آنذاك، وابتداء من 1995

بدأت نسبة القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع الكبير حيث بلغت أكثر من 85% واستمرت في الزيادة إلى أن انخفضت سنة 1997 وذلك لتخوف البنوك من الإفراط في منح القروض.

ونقول ان القروض المقدمة للاقتصاد كانت قد عرفت نموا مستمرا، حيث بلغت سنة 2000 مقدار 993.7 مليار دج، ثم ارتفعت في السنة الموالية 2001 الى 1078.4 مليار دج، بمعدل نمو قدر ب 8.52%، ويفسر هذا التطور بالأثر الناجم عن استكمال برنامج اعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية وكذلك يشير إلى طلب الأشخاص للقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها المصارف من حيث تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة في مجال العقارات والسيارات. وانطلاقا من سنة 2002 التي بلغت فيها قروض الاقتصاد مبلغ 1266.8 مليار دج بمعدل نمو قدره 17.47% كما أدت السيولة الفائضة لدى البنوك إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد مرة أخرى بنسبة نمو تقدر ب 8.95% وبلغ مقدارها سنة 2003 مبلغ 1380.2 مليار دج ثم سنة 2004 بلغ مقدارها 1535 مليار دج، وهذا التوسع كان في إطار تحسن ظروف تمويل الاستثمار. سنة 2005 بلغ مقدار قروض الاقتصاد 1779.8 مليار دج ومعدل نمو 15.94% وهو معدل أكبر من المعدل المحدد الذي يتراوح بين 13% و1% لسنة 2005 أما في سنة 2006 فقد ارتفعت قيمة القروض إلى 1905.4 مليار دج بنسبة نمو 7.05% أي أقل من المعدل المحدد الذي يتراوح بين 14% و15%.

واصلت قروض الاقتصاد سيرورتها نحو الارتفاع بفضل برامج الإنعاش و النمو الاقتصادي التي تخللها تنشيط آليات التشغيل، فوصلت سنة 2009 قيمة 3086.5 مليار دج وكان متوسط معدل نموها 18%، ثم معدل نمو 14.5% لسنتي 2011، 2013 فنلاحظ أن حجم قروض الاقتصاد في نمو وتزايد مستمر، حيث أنها في كل سنة تسجل ارتفاعا أكبر من السنة التي قبلها، سنة 2016 نجد أن قيمتها تزايدت فبلغت 7909.9 مليار دج ومعدل نموها 6.19%، وهذا في ظل تراجع موارد البنوك، وارتفعت خلال سنة 2018 ب12.4% مقابل 12.3% في 2017، و بالغة 9976.3 و 10857.8 مليار دج في الفترة 2018 و 2019 على التوالي.

بالنسبة للقروض المقدمة للدولة (الخزينة) فقد شهدت هذه القروض ارتفاعا وانخفاضا مع منهج التمويل والسياسات المالية المتبعة، حيث عرفت قيمتها خلال الفترة الاولى من التسعينات ارتفاعا في بعض السنوات وانخفاضا في بعض السنوات بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تميز بسياسة مالية تشفوية لتقليص العجز في الميزانية العامة للدولة، وكنتيجة للتطبيق الصارم من السلطات لقانون 90-10 فقد عرفت الخزينة العمومية رجوعا معتبرا في تمويل الاستثمارات المخططة، كما أن توجه الدولة إلى الإصدار النقدي جعلها تتخلى عن التمويل، فنلاحظ أنه ابتداء من 1993 ارتفعت هذه القروض بنسبة 70% و يرجع ذلك إلى تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية على سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، بعدها في 1996 سجلت فائض قدر ب 343 مليار دج، فانخفضت بمبلغ 280.5 مليار دج، وارتفعت مجددا في الفترة الممتدة من سنة 1997

إلى سنة 1999 لعدة عوامل نذكر منها انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة وانخفاض أسعار النفط، و قد نتج عن هذا عجز الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الاستدانة من بنك الجزائر.

عرفت قيمتها خلال الفترة (2000-2003) بمبالغ 677.5 مليار دج، 569.7 مليار دج، 578.6 مليار دج، 423.6 مليار دج على التوالي. فنفس الانخفاض الأول بتسديد ديون الخزينة اتجاه البنوك أما بالنسبة لارتفاع القيم فهو ما يؤكد أن اعتماد الخزينة في هذه الفترة على الإصدار النقدي ناتج عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم سجلت انخفاضا آخر سنة 2003 راجع إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة ودفعاتها لصالح البنوك العمومية، ومع بداية 2004 عرفت هذه القروض انخفاضا ملفتا للنظر، حيث أصبحت كل قيمها سالبة إلى غاية 2014 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية.

ثم عرفت تقلصا بين ديسمبر 2014 ونوفمبر 2015 بمعدل 95.6% وانتقل مقدارها سنة 2014 من 1992.4 مليار دج إلى 567.5 مليار دج سنة 2015 ثم استمرت في الارتفاع بمقدار 2682.2 مليار دج، 4691.9 مليار دج، 6325.7 مليار دج، 7023.9 مليار دج، في الفترة 2016-2019 على التوالي تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة.

أما فيما يخص صافي الأصول الخارجية فقد ارتبط تطورها في الاقتصاد الوطني بالصادرات من البترول، لذلك نجد انه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها الأصول الخارجية والعكس.

نجد تحسنا ملحوظا في تطورها، حيث انتقلت من 6.5 مليار دج في 1990، إلى 60.4 مليار دج في 1994، بنسبة نمو قدرها 829.23%، وهو نمو ناجم عن ارتفاع قيمة المبادلات، ارتفعت سنتي 1996-1997 إلى 133.9 مليار دج و350.3 مليار دج على التوالي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف الذي يعد المصدر الأساسي للنمو النقدي، إلا أن الأصول الصافية عادت بعدها للانخفاض لمدة سنتين على التوالي، 1998-1999، مسجلة سنة 1998 مبلغ 280.7 مليار دج، وسنة 1999 مبلغ 196.6 مليار دج بسبب انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية.

ومن الجدول السابق نلاحظ أيضا أن الأصول الخارجية الصافية في ارتفاع مستمر من بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014 حيث سجلت سنة 2000 قيمة 755.9 مليار دج، ثم بلغت سنة 2001 قيمة 1310.8 مليار دج، بقيت في ارتفاع مستمر حتى بلغت قيمتها سنة 2005 مبلغ 4179.7 مليار دج، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية حيث ما يعادل 54.64 دولار للبرميل مقابل 28.59 دولار للبرميل في سنة 2000 وبسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به، فقد شهدت الأصول الخارجية معدلات نمو ايجابية، و وصلت قيم الأصول الخارجية في الزيادة طوال السنوات إلى أن وصلت سنة 2014 قيمة 15734.5 مليار دج، فكانت نهاية ارتفاع القيم، إذ انخفضت أسعار النفط إلى 91 دولار للبرميل إثر هذا

الانخفاض على صافي الأصول الخارجية، حيث ابتداء من سنة 2015 انخفضت إلى 15375.4 مليار دج، و كانت صدمة كبيرة على الاقتصاد، لتشهد بعدها تقلصا قويا بنسبة 18.2 % في 2016 و بلغت 12596 مليار دج و استمر في الانخفاض الى غاية 2019 و قدرت قيمتها ب7598.7 مليار دج.

المطلب الثاني: فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (2019-1990)

لقد سعت السلطات النقدية في الجزائر من خلال سياستها النقدية، للقضاء على اهم الاختلالات الاقتصادية سواء الداخلية او الخارجية، وذلك من خلال تطبيق العديد من الاجراءات، وستتطرق في هذا المطلب الى دراسة مدى فعالية السياسة النقدية وأدواتها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية.

أولاً: أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الداخلي

عرفت السياسة النقدية تطورات كبيرة كانت تتماشى مع الحاجة والمستجدات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني وفيما يلي:

1. السياسة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)

يعرف التضخم بأنه التغير النسبي في المستوى العام للأسعار وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، ويحدث نتيجة لسببين: من جهة الطلب الكلي بسبب التوسع النقدي، ومن جهة اخرى العرض الذي لا يستجيب للطلب لعدم مرونة الجهاز الانتاجي.¹

لقد كان معدل التضخم هو الهدف النهائي في السنوات الاخيرة للسياسة النقدية، وقد حددت بنسبة 3.2%².

الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-1990):

¹ أحمد ابراهيم علي، تضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية، العدد 24، ص06.

² بن قنور علي ومحمد بيبير، مرجع سابق، ص295.

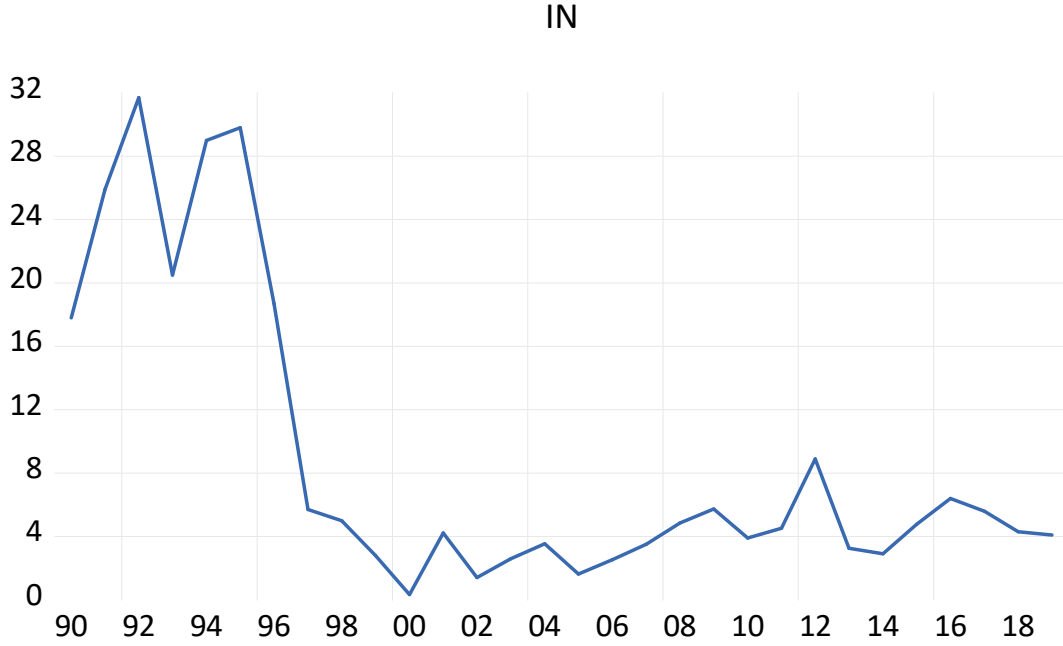
الجدول رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم	السنوات
1.63	2005	17.8	1990
2.53	2006	25.9	1991
3.51	2007	31.7	1992
4.86	2008	20.5	1993
5.74	2009	29	1994
3.91	2010	29.8	1995
4.52	2011	18.7	1996
8.89	2012	5.7	1997
3.26	2013	5	1998
2.92	2014	2.8	1999
4.78	2015	0.34	2000
6.4	2016	4.23	2001
5.60	2017	1.42	2002
4.3	2018	2.59	2003
4.1	2019	3.54	2004

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2003، 2008، 2013، 2016.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجيهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر امام مجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص92.

الشكل رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (05).

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة (1996-1990)، حيث بلغ أقصاه سنة 1992 بنسبة 31.7%، ورغم انخفاضه إلى 20.5% سنة 1993 إلا أنه عاود الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى حدود 29% و هذا راجع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية حيث نتج عن ذلك ارتفاع مستويات الاسعار، وضعف النشاط الاقتصادي، و من الاجراءات المطبقة بغية الحد من التضخم هي رفع معدل اعادة الخصم من 10.5 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 1994، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية بما يكفي، و بداية من 1997 بدأ في الانخفاض و يرجع هذا إلى الاجراءات المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي وخصوصا إجراءات تحرير التجارة الخارجية وعدم وجود تضخم مستورد.

يشير الجدول الى ان معدل التضخم في الجزائر قد سجل أدنى معدل سنة 2000، حيث بلغ 0.34% ويعود السبب الى تطبيق سياسة نقدية انكماشية حيث لجأت السلطات النقدية الجزائرية الى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المتمثلة في معدل الاحتياطي القانوني بنسبة 3% ومعدل اعادة الخصم بنسبة 8% في سنة 1999.

ارتفع معدل التضخم سنة 2001 الى 4.23% نظرا لارتفاع الكتلة النقدية بسبب برنامج الانعاش الاقتصادي، لكن سرعان ما انخفض الى 1.42% سنة 2002 نتيجة رفع معدل الاحتياطي القانوني الى 6.25% كطريقة لحت البنوك على تحسين سيولتها، كما أن نمو الكتلة النقدية خلال هذه السنوات دفع بالحكومة الى إدراج الاستقرار النقدي كهدف للسياسة النقدية الذي يؤدي الى استقرار الأسعار، ويتضح جليا من خلال المادة 35 من الأمر 03-

بالرغم من أن معدل التضخم قد ارتفع الى 2.59% والذي يرجع جزء مهم منه الى نمو فائض السيولة النقدية M2 بمعدل 15.6% الا أن السياسة قد حققت المعدل المستهدف 3% كهدف نهائي لها، ثم ارتفع معدل التضخم مرة اخرى فبلغ 3.54% سنة 2004، اي انه تجاوز المعدل المستهدف للسياسة النقدية، وانخفض مجددا في 2005 ليلبغ 1.63% وهذا ما يفسر فعالية السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية. عاد معدل التضخم الى الارتفاع بداية من سنة 2006 الى غاية 2009 بسبب تطبيق السياسة النقدية التوسعية وبفعل برنامج دعم النمو الاقتصادي حيث بلغ خلال هذه السنوات 3.51% 4.86، 5.74% على التوالي، أين انخفض سنة 2010 الى 3.91% بسبب ارتفاع السلع والخدمات.

سنة 2011 عاد الى الارتفاع حيث بلغ 4.52% بسبب الزيادة في متوسط أسعار المنتجات الفلاحية ونمو أسعار الإنتاج الصناعي، إضافة إلى الزيادة المعتبرة في الأجور والنمو القوي للكتلة النقدية. في سنة 2012 سجل معدل التضخم رقما قياسيا لم يشهد له مثيل، حيث بلغ 8.89% ويرجع السبب إلى استئناف توسع السيولة النقدية غير أن سنتي 2013 و2014 عرفتا انخفاضا في معدل التضخم حيث بلغ 3.26% و2.92% على التوالي وهذا نتيجة رفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 12%، ليعود للارتفاع مرة اخرى في 2015 و2016 إلى 4.78% و6.4% على التوالي، وينخفض في 2017 الى 5.6% نتيجة ضعف المنافسة والرقابة على مستوى عدد من أسواق السلع والخدمات واستقر في حدود 4.3% و4.1% سنتي 2018 و2019.

2. السياسة النقدية والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

بالنظر الى تطور السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة نجد ان اهداف السياسة النقدية تغيرت عقب صدور الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الذي أكد على ان الحد من التضخم هو الهدف النهائي والصريح للسياسة النقدية، بينما هدف التشغيل والنمو الاقتصادي يحتلان المرتبة الثانية، لهذا كانت ادارة السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر موجهة بشكل خاص نحو امتصاص فائض السيولة، لكن دون اهمال هدف التشغيل والنمو الاقتصادي، وتحليل مشكلة البطالة خلال الفترة المدروسة نوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2019)

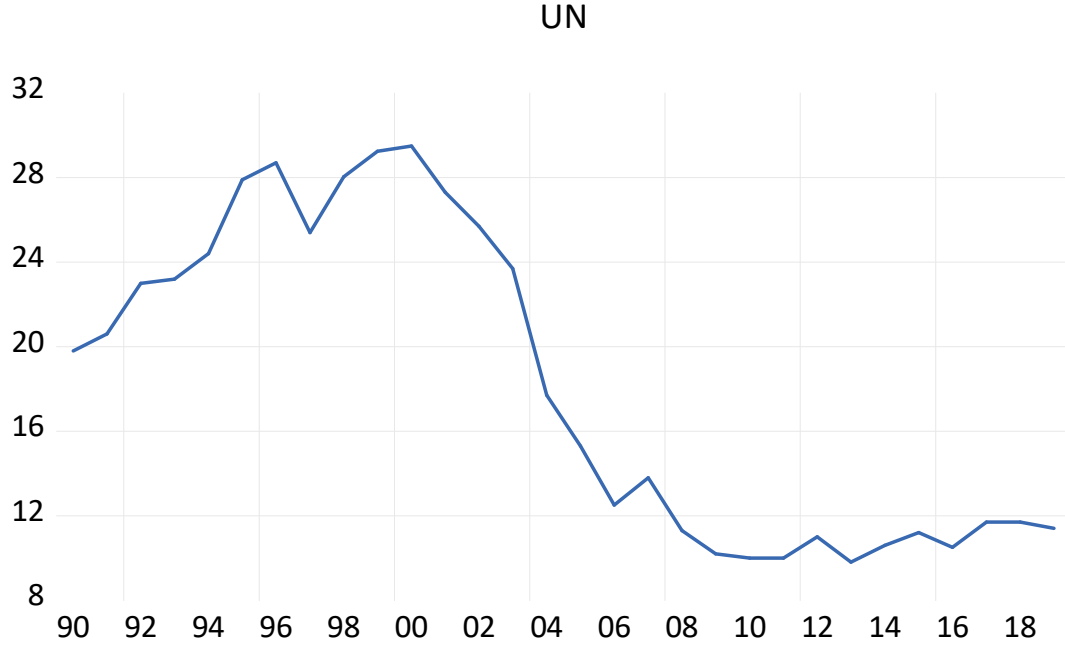
معدلات البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات
15.3	2005	19.8	1990
12.5	2006	20.6	1991
13.8	2007	23	1992
11.3	2008	23.2	1993
10.2	2009	24.4	1994
10	2010	27.9	1995
10	2011	28.7	1996
11	2012	25.4	1997
9.8	2013	28.04	1998
10.6	2014	29.25	1999
11.2	2015	29.5	2000
10.5	2016	27.3	2001
11.7	2017	25.7	2002
11.7	2018	23.7	2003
11.4	2019	17.7	2004

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

مؤشرات البنك الدولي على الموقع:

Albankaldawli.org

الشكل رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت تزايد حيث بلغ معدل البطالة خلال (1990-2000)، ففي سنة 1990 بلغ معدل البطالة ما يقارب 19.8% ليصل الى أعلى مستوى له سنة 2000 بلغ 29.8%، يعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا، وذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة و الخاصة، الى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات اعادة الهيكلة و حل المؤسسات المفلسة، اضافة الى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية الى غاية 2000 وذلك ينطبق سلبا على الطلب الكلي و الاستثمار، ومن ثم العمالة، اضافة الى وجود تفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المذبذب.

حيث عرفت معدلات البطالة انخفاض محسوسا، مستمر ابتداء من سنة 2001 حيث قدرت بـ 27.3% لتصل الى 10% سنة 2010 ويرجع ذلك الى تبني سياسات توسعية من خلال تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالإضافة الى العدد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة وعلى الرغم من هذا فان معدلات البطالة تبقى مرتفعة حيث قدرت سنة 2019 بـ 11.4% مما يعني أن السياسة النقدية لم تصل لمستوى التشغيل التوازني لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.

ومن أهم مشاريع مكافحة البطالة والموجهة لعدة فئات من البطالين ما يلي:¹

- عقود ما قبل التشغيل.
- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.
- منحة النشاط ذات منفعة عامة.
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.
- انشاء أنشطة في إطار الوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب.
- انشاء أنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة.
- الادماج المهني عن طريق جهاز دعم الادماج المهني.
- الادماج الاجتماعي عن طريق جهاز الادماج الاجتماعي.

وكخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة، كما يمكن القول ان السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصة المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إضافة الى عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساهم في تحقيق النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل.

3. السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهداف السياسة النقدي في الجزائر وقد مر النمو الاقتصادي الجزائري بعدة مراحل، وفي كل مرحلة قامت الدولة بجهود وبرامج لتحقيق التنمية الاقتصادية على حسب الامكانيات المتوفرة، حيث بعد نهاية مرحلة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد وبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، جاءت مرحلة سلسلة من البرامج التنموية من 2001 الى 2004 فحقق لها مبلغ ازيد من 19907 مليار دج، ما يقارب 271.2 مليار دولار امريكي، ونوضح في الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة، سنة

2008، ص 70-71.

الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	معدلات النمو الاقتصادي	السنوات	معدلات النمو الاقتصادي
1990	0.8	2005	5.9
1991	-1.2	2006	1.7
1992	-1.8	2007	3.4
1993	-2.1	2008	2.4
1994	-0.8	2009	1.6
1995	3.97	2010	3.6
1996	4.90	2011	2.9
1997	1.09	2012	3.4
1998	5.10	2013	2.8
1999	3.32	2014	3.8
2000	3.8	2015	3.9
2001	3	2016	4
2002	5.6	2017	1.6
2003	7.2	2018	1.2
2004	4.3	2019	0.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي، أوت 2006.

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2011.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي الجزائري حالة تذبذب خلال فترة الدراسة، فنلاحظ في الجدول خلال الفترة (1991-1994) عانى الاقتصاد الجزائري من ركود في مجمل قطاعات النشاط الاقتصادي، بعدها شهد ارتفاع طفيف لمدة سنتين إلا أنه انخفض إلى 3.32% سنة 1999 ثم عاد للارتفاع مرة ثانية فوجد أنه بداية من 2001 إلى 2003 عرفت قيمة الناتج الإجمالي المحلي تحسنا ملحوظا نتيجة تبني الدولة برامج الانعاش الاقتصادي، الذي يعتمد على دعم الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث ساهم هذا في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الكلي، كما تميزت هذه الفترة بانعاش في ميزان المدفوعات وتحسن ملحوظ في سيولة البنك، كما أنه تم انتهاج سياسة نقدية توسعية. انخفض معدل النمو سنة 2006، حيث سجل معدل 1.7%، بعد أن سجل سنة 2005 نسبة 5.9%، وابتداء من هذه السنة إلى غاية 2009 وهو انخفاض وارتفاع في معدلاته، ومنذ تلك الأزمة

العالمية التي كان من افرازاتها ارتفاع معدل التضخم العالمية. تحسن معدل النمو الاقتصادي فيما بعد، سنة 2010 حيث بلغ نسبة 3.6%، لينخفض مرة أخرى سنة 2011 الى 2.9% ومع بداية 2014 الى غاية 2016 تحسن معدل النمو وهذا راجع الى التحسن في معدل النمو خارج قطاع المحروقات حيث فاق 6%.

ثانيا: أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الخارجي

التوازن الخارجي يتمثل في استقرار ميزان المدفوعات، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجيين الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات، ومن خلال تحليلنا لهدف التوازن الخارجي سنتطرق الى تحليل ميزان المدفوعات وتحليل تطور سعر الصرف.

1. تطور سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري سنة 1994، والذي قدر بـ 50% حيث وصل الى ما يقارب 35 دج/\$، وهذا بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت الى نظام التقويم الموجه.

الجدول التالي يبين تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-2019):

الجدول رقم (08): تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-2019)

سعر الصرف دج/\$: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

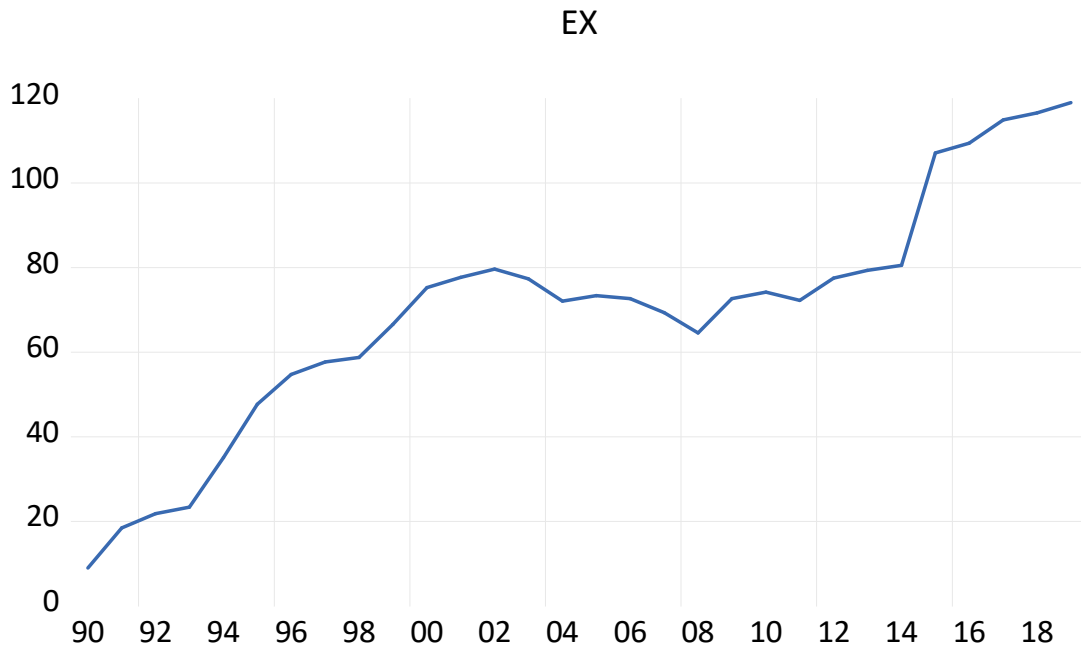
السنوات	سعر الصرف دج/\$	السنوات	سعر الصرف دج/\$
1990	8.95	2005	73.36
1991	18.47	2006	72.64
1992	21.83	2007	69.36
1993	23.34	2008	64.58
1994	35.05	2009	72.64
1995	47.66	2010	74.20
1996	54.74	2011	72.25
1997	57.7	2012	77.55
1998	58.73	2013	79.38
1999	66.57	2014	80.56
2000	75.25	2015	107.137
2001	77.68	2016	109.46
2002	79.68	2017	114.93

116.6	2018	77.36	2003
119	2019	72.06	2004

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، للسنوات 2006، 2010، 2013، 2017، 2018.

الشكل رقم (07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019):



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، أي انخفاض قيمة العملة الوطنية في بداية فترة الدراسة، وهذا بسبب اتباع سعر الصرف الموجه. كما نلاحظ تذبذب في قيم سعر الصرف من 2000 إلى 2011 فنجد ارتفاعا في قيمه من سنة 2000 إلى 2002، قدر بـ: 75.25 دج/\$، 77.68 دج/\$، 79.68 دج/\$ على التوالي، لينخفض بعدها سعر الصرف سنتي 2003 و2004 بقيمة 77.63 دج/\$، 72.06 دج/\$ على التوالي ابتداء من 2004 عاد إلى مستواه التوازني حيث تحسنت الوضعية المالية الصافية واستمرت إلى غاية حدوث الصدمة الخارجية سنة 2009. نلاحظ انخفاض قيمة عملة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بشكل كبير سنة 2012 حتى 2019.

2. تطور ميزان المدفوعات:

من خلال الجدول التالي يمكن ان نوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري:

الجدول رقم (09): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

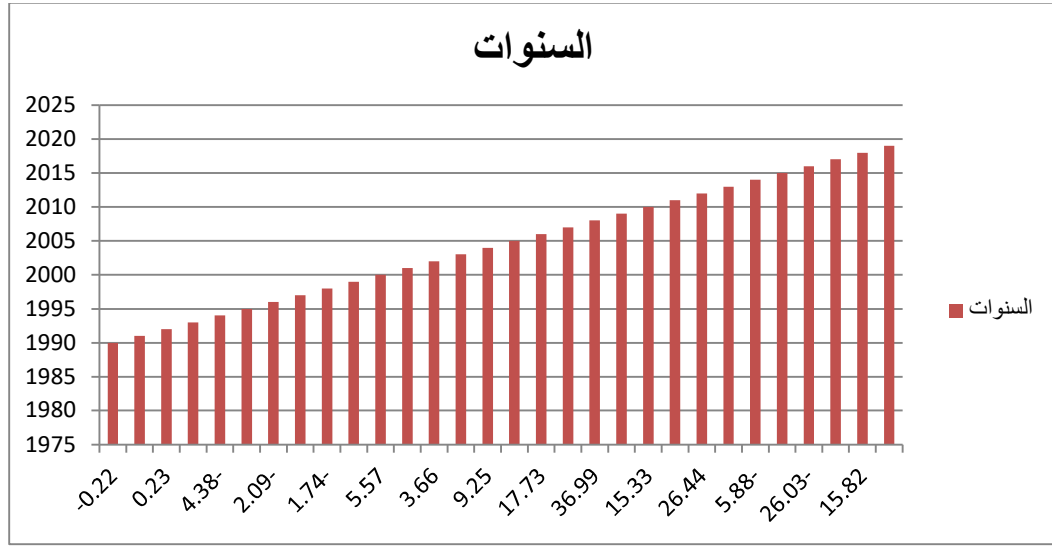
السنوات	تطور ميزان المدفوعات	السنوات	تطور ميزان المدفوعات
1990	-0.22	2005	16.94
1991	0.5	2006	17.73
1992	0.23	2007	29.55
1993	-0.01	2008	36.99
1994	-4.38	2009	3.86
1995	-6.32	2010	15.33
1996	-2.09	2011	20.06
1997	1.16	2012	26.44
1998	-1.74	2013	0.13
1999	-2.4	2014	-5.88
2000	5.57	2015	-27.5
2001	6.19	2016	-26.03
2002	3.66	2017	-21.76
2003	7.47	2018	15.82
2004	9.25	2019	-3.25

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

-جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، ورقة، 2012، ص ص234، 235

-Bulletin statistiques de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, juin, 2012.

الشكل رقم (08): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل انتعاشا طفيفا في بداية العشرية، إذ انتقل من عجز قدره -0.22 مليار دولار سنة 1990 إلى فائض قدره 0.5 مليار دولار سنة 1991، لينخفض الفائض إلى 0.23 مليار دولار سنة 1992 ويرجع الانتعاش إلى التحسن الملحوظ في الميزان التجاري، ليتحول إلى عجز مستمر ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 باستثناء 1997 والتي عرفت تسجيل فائض قدره 1.16 مليار دولار، إذ بلغ العجز سنة 1993 حوالي 0.01 مليار دولار ليرتفع سنتي 1994 و1995 إلى مستويات قياسية حيث بلغ 4.38 مليار دولار و6.32 مليار دولار على التوالي، نتيجة تراجع رصيد الميزان التجاري وارتفاع عجز ميزان الخدمات وحساب رأس المال نتيجة ارتفاع خدمات المديونية الخارجية، لينخفض العجز إلى 2.09 مليار دولار سنة 1996، في حين يعود الفائض المسجل سنة 1997، وفي سنة 1998 سجلت عجزا، حيث بلغ 1.74 مليار دولار ثم ارتفع إلى 2.4 مليار دولار سنة 1999. أما سنة 2000 سجل الميزان فائض معتبر بلغ 7.57 مليار دولار إذ ارتفع من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 16.94 مليار سنة 2005، ثم إلى 36.99 مليار دولار سنة 2009، بسبب تداعيات الأزمة العالمية، ليتحسن بعد ذلك.

في الفترة (2014-2016) سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 5.88- و18.08- و26.03- على التوالي وهو أكبر عجز له في فترة الدراسة، بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط، وتقلبات أسعار الصرف.

ويبقى ميزان المدفوعات يشهد في السنوات الثلاثة الأخيرة تذبذبا وهذا راجع إلى الصدمات الخارجية نتيجة لارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وفي حالة عدم النهوض بالقطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: دراسة أثر مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة (1994-2019)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال قياس فعالية السياسة النقدية في التأثير على تطور النمو الاقتصادي المعبر عن التوازن الاقتصادي، اعتماداً على الأساليب القياسية لتفسير هذا الأثر.

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

هناك العديد من المراحل التي من الضروري اتخاذها حتى يتمكن الباحث من إعداد الدراسة القياسية، لذلك سيتم التطرق والتفصيل في الأساليب القياسية المتخذة في هذه الدراسة.

أولاً: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (tests de stationnarité)

تنص نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية، في التقدير على وجوب ان تتمتع هذه الأخيرة بخاصية السكون أو الاستقرار كأول خطوة في الدراسات القياسية¹، بشكل عام تكون السلسلة الزمنية للمتغير x_t ساكنة فقط إذا كان:²

- الوسط الحسابي للمتغير x_t ثابتة خلال الزمن، $E(x_t)=u$
- تباين المتغير x_t ثابتاً خلال الزمن $VAR(x_t)=\sigma^2$
- الارتباط البسيط بين x_t و x_{t-s} يعتمد على طول فترة الإبطاء $lag(s)$ ليس على أي متغير آخر
- لجميع قيم s ، $COV(x_t, x_{t+s})=COV(x_t, x_{t-s})=ys$

1- اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة unit root للسكون دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها وعليه تختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

¹عبد القادر السيد المتولي، نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية، المعهد العالي للمحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة، شبرا الخيمة، مصر، 2007، ص 1-2.

²-خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام **EViews**، دار المتبني للنشر والتوزيع، الأردن، اربد، 2012، ص 180.

2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي (var):

بعدما توصلنا أنه لا يوجد تكامل مشترك من نفس الدرجة بين متغيرات الدراسة، توجب علينا اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج $vector\ autoregression$ ، حيث يصنف هذا النموذج نظام معادلات، يكون فيه كل متغير دالة في إبطائه وإبطاء المتغيرات الأخرى في النظام.

المطلب الثاني: صياغة النموذج الاقتصادي

أولاً: تحديد متغيرات وفرضيات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار درجة تأثير مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات، بيانات سنوية للفترة (1994-2019)، أي حجم العينة المستعملة 26 مشاهدة.

تم الحصول عليها من احصائيات البنك الدولي من الموقع الإلكتروني الآتي:

www.données.banquemondiales.org

كما تم استعمال برنامج Eviews12، في هذه الدراسة، وتتحدد متغيرات وفرضيات الدراسة فيما يلي:

متغيرة النمو الاقتصادي (GR): والذي يعبر عن التغيير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة.

متغيرة الكتلة النقدية (M2): المعبرة عن الكتلة بمفهومها الواسع وتؤثر إيجابيا على الدخل الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة ويتوسع الطلب على كل من الاستثمار والطلب الاستهلاكي مما يدفع المنتجين لزيادة انتاجهم.

سعر الصرف (EX): يعبر عن عدد الوحدات النقدية من الدينار لشراء واحد دولار، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف مقابل الدولار والنمو الاقتصادي.

إذا كان هدف البنك المركزي زيادة الصادرات يقوم برفع سعر صرف العملة المحلية أي تخفيض قيمة العملة وبالتالي زيادة مستويات النمو، وفي حالة هدف البنك المركزي هو زيادة الاستيراد يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية وبالتالي انخفاض مستويات النمو.

الاحتياطي القانوني (RO): يعتبر من أدوات السياسة النقدية الأساسية في عملية خلق النقود عبر الجهاز المصرفي.

ثانيا: صياغة معادلة النموذج الاقتصادي

$$GR_t = d + \sum_{i=1}^p \beta_i ; GR_1 + \sum_{i=1}^p \theta EX_{1;t} + \sum_{i=1}^p \delta_{1, M_2} + \sum_{i=1}^p \lambda_{1;i} R_{1;t} + \sum_{i;t} -1$$

$$EX_t = d + \sum_{i=1}^p \beta_i ; EX_1 + \sum_{i=1}^p \theta GR_{1;t} + \sum_{i=1}^p \delta_{1, M_2} + \sum_{i=1}^p \lambda_{1;i} R_{1;t} + \sum_{i;t} -2$$

المطلب الثالث: إيجاد التقدير السليم للنموذج القياسي

أولاً: تقدير النموذج الأول

1. اختبار جذر الوحدة (dickyfuller) لاستقرارية السلاسل الزمنية

النتائج المحصل عليها من جداول Eviews12 معروضة في قائمة الملاحق وملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج الاختبار (unit root) للسلاسل الأصلية:

عند الفرق الأول			عند المستوى			السلسلة	
None	Trend &intercept	Intercept	None	Trend &intercept	Intercept	Prob	
0.0000	0.0000	0.0000	0.3131	0.0021	0.0015		Gr
-8.69	-8.51	-8.49	-0.90	-5.07	-4.53	T المحسوبة	
-1.95	-3.61	-2.99	1.95-	-3.60	-2.98	T المقدره	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	النتيجة	
0.0004	0.0088	0.0016	0.9921	0.7951	0.7947	Prob	Ex
-3.96	-4.45	-4.52	2.24	-1.51	-0.82	T المحسوبة	
-1.95	-3.61	-2.99	-1.95	-3.60	-2.98	T المقدره	

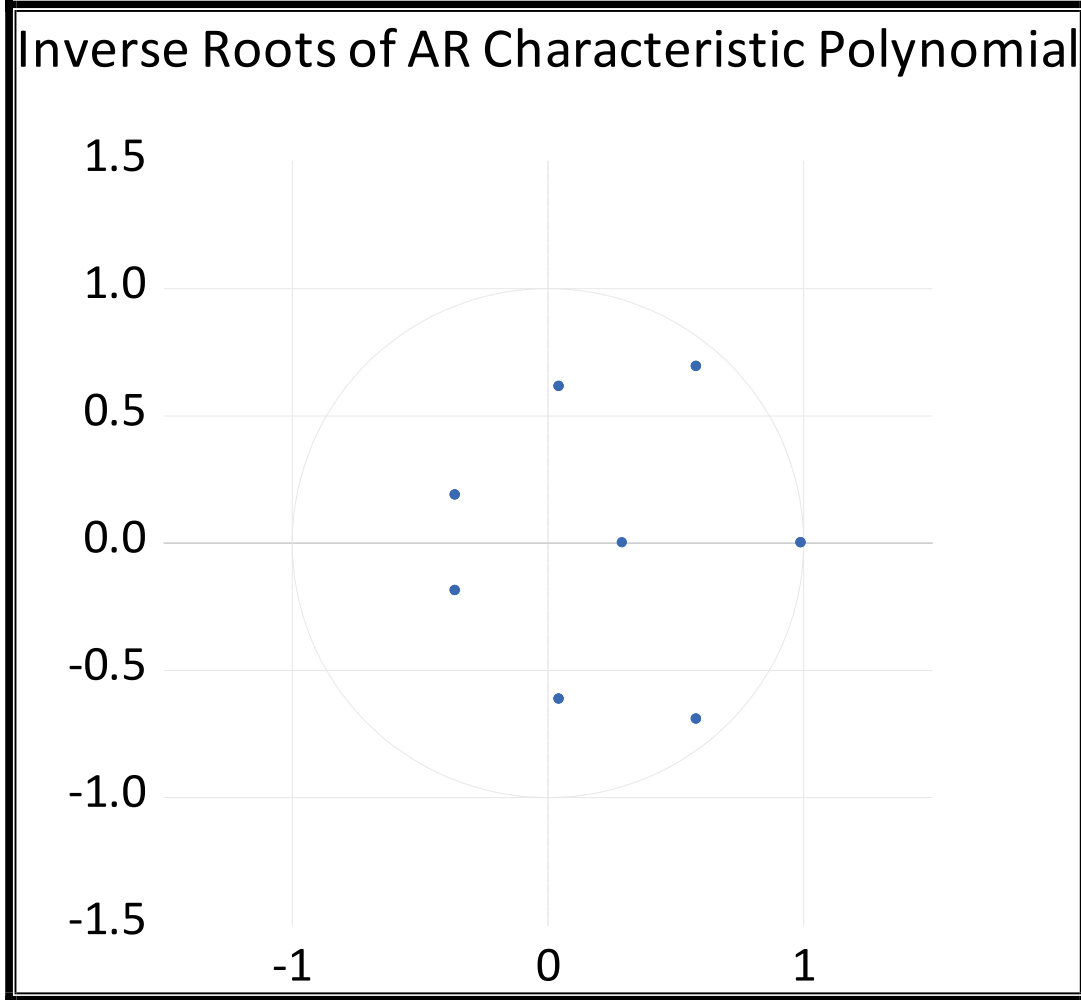
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	النتيجة	
0.0000	0.0090	0.0002	0.6758	0.2163	0.4742	Prob	Ro
-5.33	-4.46	-5.35	0.007	-2.78	-1.58	T المحسوبة	
-1.95	-3.62	-2.99	-1.95	-3.60	-2.98	T المقدر	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	النتيجة	
0.0000	0.0006	0.0001	0.3389	0.0034	0.0081	Prob	M2
-5.99	-5.75	-5.85	-0.84	-4.92	-3.83	T المحسوبة	
-1.95	-3.63	-3.004	-1.95	-3.62	-2.99	T المقدر	
مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	مستقرة	النتيجة	

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار أن قيم Prob إذا كانت أكبر من 5% نقول إن السلسلة الزمنية غير مستقرة بالتالي نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) عند معنوية 5%، أما إذا كانت قيم Prob أقل من 5% نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المعنوية 5%، بالتالي نقبل فرضية العدم (عدم وجود جذر الوحدة)

نجد أن السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات النمو الاقتصادي (GR)، سعر الصرف (EX)، الكتلة النقدية (M2)، الاحتياطي القانوني (RO)، غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول.

الشكل رقم (09): اختبار سلامة النموذج من الأخطاء القياسية



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

نلاحظ أن كل النقاط (البواقي) تقع داخل دائرة جذر الوحدة وعليه النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، أما في حالة أن النقاط تقع خارج دائرة جذر الوحدة نقول أن النموذج غير مستقر ويعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2. اختبار نموذج الانحدار الذاتي (Var) لمتغيرات الدراسة

سوف نعتمد في دراستنا على تقنية Var في تحديد النموذج، وبالتالي سيتم تقدير النموذج (الجدول أعلاه) Var، وعليه كانت نتائج التقدير كالتالي:

أ. اختبار درجة الابطاء:

يتم اختيار عدد فترات الابطاء الملائمة والتي تكون بتدنية المعايير (HQ)، (SIC)، (AIC)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة الابطاء لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (Var)، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة الابطاء الملائمة هي الدرجة الأولى باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار تحديد فترات الابطاء لنموذج Var

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenousvariables: GR EX RO M2
Exogenousvariables: C
Date: 06/06/22 Time: 00:46
Sample: 1994 2019
Includedobservations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-286.9808	NA	399146.8	24.24840	24.44474	24.30049
1	-245.5479	65.60209*	49130.93*	22.12899*	23.11070*	22.38944*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final predictionerror
AIC:Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ:Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ب. تقدير نموذج الدراسة:

سوف نعلم في دراستنا هذه على تقنية (Var) في تحديد النموذج، ونظرا لتحديد درجة الابطاء فيما سبق (1.1) والتي كانت الدرجة الأولى، وبالتالي سيتم تقدير النموذج (1) Var وعليه كانت نتائج التقدير كالاتي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير النموذج بواسطة (Var)

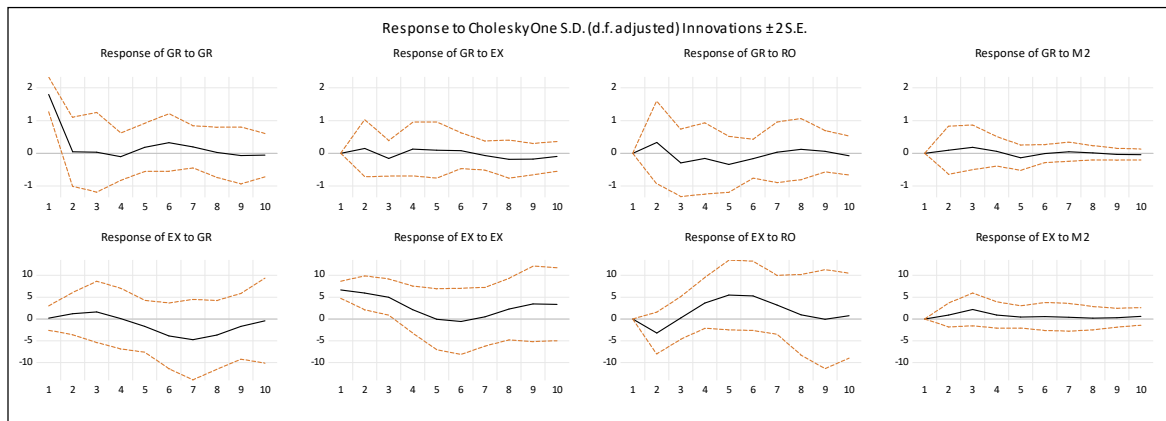
VectorAutoregressionEstimates				
Date: 06/06/22 Time: 00:46				
Sample (adjusted): 1996 2018				
Included observations: 23 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	GR	EX	RO	M2
GR(-1)	0.012088 (0.28977) [0.04172]	0.440638 (1.07543) [0.40973]	-0.470018 (0.30706) [-1.53072]	-2.646659 (1.15228) [-2.29690]
GR(-2)	0.104858 (0.28362) [0.36971]	-0.233694 (1.05261) [-0.22201]	-0.360904 (0.30054) [-1.20085]	1.370850 (1.12782) [1.21549]
EX(-1)	0.029274 (0.07419) [0.39457]	0.950574 (0.27535) [3.45223]	-0.094525 (0.07862) [-1.20233]	-0.029705 (0.29503) [-0.10069]
EX(-2)	-0.022534 (0.07512) [-0.29999]	-0.168398 (0.27878) [-0.60405]	0.158576 (0.07960) [1.99224]	-0.096897 (0.29870) [-0.32440]
RO(-1)	0.181025 (0.33084) [0.54718]	-1.595992 (1.22784) [-1.29984]	0.894617 (0.35057) [2.55187]	0.570639 (1.31558) [0.43376]
RO(-2)	-0.262041 (0.42449) [-0.61731]	3.123768 (1.57542) [1.98282]	-0.229325 (0.44981) [-0.50982]	-2.615906 (1.68798) [-1.54972]
M2(-1)	0.014271 (0.05817) [0.24531]	0.145085 (0.21590) [0.67201]	-0.010227 (0.06164) [-0.16591]	-0.037853 (0.23132) [-0.16364]
M2(-2)	0.026560 (0.05181) [0.51268]	0.190374 (0.19227) [0.99015]	0.063027 (0.05490) [1.14812]	-0.477117 (0.20601) [-2.31604]
C	2.430452 (3.19582) [0.76051]	3.188826 (11.8607) [0.26886]	0.422374 (3.38648) [0.12472]	49.42841 (12.7082) [3.88948]
R-squared	0.151449	0.904882	0.760526	0.622810
Adj. R-squared	-0.333437	0.850528	0.623684	0.407273
Sum sq. resids	45.43185	625.7778	51.01448	718.4005
S.E. equation	1.801425	6.685687	1.908898	7.163401
F-statistic	0.312339	16.64813	5.557681	2.889570
Log likelihood	-40.46386	-70.62585	-41.79666	-72.21321
Akaike AIC	4.301205	6.923987	4.417101	7.062019
Schwarz SC	4.745529	7.368311	4.861425	7.506343
Mean dependent	3.500435	78.45291	6.934783	14.43652
S.D. dependent	1.560019	17.29285	3.111760	9.304473
Determinant resid covariance (dof adj.)		21091.95		
Determinant resid covariance		2895.460		
Log likelihood		-222.2077		
Akaike information criterion		22.45284		
Schwarz criterion		24.23014		
Number of coefficients		36		

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات Eviews12

ت. تحليل دوال نبضات الاستجابة:

تفيد تحليل دوال نبضات الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية للدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغيرات الكتلة النقدية والاحتياطي القانوني على معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبئية لعشر سنوات، والتي توضحها الأشكال التالية:

الشكل رقم (10): استجابة معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف للصدمات التنبئية لمتغيرات الكتلة النقدية والاحتياطي القانوني خلال عشر سنوات مقبلة.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام، وهي تساعد على الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة، ونتائج تحليل دوال الاستجابة مبينة كالآتي:

فعند حدوث صدمة في المغير التابع في حد ذاته نقول أن أثر الصدمة يكون مباشرا حيث نلاحظ من خلال الأشكال السابقة انه مع السنة الأولى يكون مرتفع ثم يبدأ الأثر بالتراجع على المدى البعيد.

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه، فإن حدوث صدمة في متغير النمو الاقتصادي بحد ذاته كان له أثر مباشر منذ الفترة الأولى، ثم بدأت في التراجع في الفترة الثانية فأصبحت الاستجابة معدومة، لتعود للارتفاع في الأجل المتوسط محققة استجابة إيجابية لكن بمعدلات ضئيلة، لكنها حالما عادت معدومة ابتداء من الفترة ما قبل الأخيرة على المدى البعيد.

أما عن استجابة النمو الاقتصادي لصدمة سعر الصرف نجد أن الأثر غير مباشر، بدأ من الصفر في الفترة الأولى ليسجل استجابة إيجابية بمعدلات ضئيلة إلا أنه في الفترتين الثالثة والرابعة سجل استجابة سلبية ثم ارتفع في الأجل المتوسط وعاد ليحقق استجابة سلبية في الأجل الطويل، وهذا ما يفسر أن ارتفاع سعر الصرف بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية يؤثر سلبا على النمو، فيما كانت استجابته للاحتياطي القانوني ذات أثر غير مباشر إيجابية في الفترة الأولى والثانية، انخفضت لتحقيق استجابة سلبية في الأجل المتوسط و عادت لتحقيق ارتفاعا بمعدلات ضئيلة جدا من الفترة السابعة الى الفترة ما قبل الأخيرة، ما تفسر أن الاحتياطي القانوني لم تكن أداة فعالة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد، نفس الأمر بالنسبة للاستجابة لصدمة الكتلة النقدية نجد أن الأثر غير مباشر كانت هناك استجابة إيجابية في الفترات الثلاثة الأولى بمعدلات ضئيلة إلا أنها كانت سلبية في الأجل المتوسط، لتصبح معدومة طوال الفترات المتبقية ما يفسر أن زيادة المعروض النقدي تسبب مشكلة التضخم بالتالي تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، كما نستنتج أن أداة العرض النقدي ليست فعالة كما يجب لتحسي النمو الاقتصادي.

في حين كانت استجابة سعر الصرف لصدمة النمو الاقتصادي إيجابية ومتزايدة في الأجل القصير لتصبح الاستجابة سلبية في الأجل المتوسط والطويل في حين كانت الاستجابة لصدمة المتغير في حد ذاته أثر مباشر، استمرت في الانخفاض تدريجيا إلى أن أصبحت معدومة في الأجل المتوسط ليرتفع في الفترات الثلاثة الأخيرة أما عن استجابته لصدمة الاحتياطي القانوني كانت سلبية في الفترة الأولى، لتصبح إيجابية وبمعدلات متزايدة في الأجل المتوسط، إلا أنها كانت معدومة في الأجل الطويل.

بالنسبة لاستجابته لصدمة الكتلة النقدية نجد أن الأثر غير مباشر استجابة إيجابية مرتفعة بمعدلات ضئيلة خلال الفترات الثلاثة الأولى (الأجل القصير) إلا أنها سجلت انخفاضا إلى غاية الفترة الخامسة لتصبح معدومة في باقي الفترات.

وتعكس هذه النتائج عدم فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر سواء على المستوى الداخلي "النمو الاقتصادي" أو على المستوى الخارجي "سعر الصرف".

ث. تحليل تباين حد الخطأ:

يقصد بتحليل تباين الخطأ مدى مساهمة كل متغير في شرح تباين خطأ التنبؤ¹، وفي هذا النمط من الدراسات، نجري قياس تأثير الصدمات على المتغيرات الخاصة بالنموذج خلال الفترة وهذا من خلال قياس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في إحداث تغيرات مستقبلية لمتغير آخر أو بطريقة أخرى فإن قياس نسبة التباين الخطأ

¹ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ISSN1112-6132156، المجلد 14، العدد (19)، 2018، ص 147-ص 158.

للتنبؤ للمتغيرات المدروسة الراجعة للصدمات الغير متنبأ بها الخاصة بكل متغير من متغيرات النموذج خلال الفترة الزمنية المدروسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج تجزئة تباين الخطأ "النمو الاقتصادي"

Variance Decomposition of GR:	Period	S.E.	GR	EX	RO	M2
	1	1.801425	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
	2	1.840069	95.89691	0.673739	3.189103	0.240247
	3	1.879143	91.97509	1.357862	5.512216	1.154827
	4	1.894044	90.84161	1.791010	6.140204	1.227177
	5	1.940312	87.41154	1.952670	8.959790	1.675998
	6	1.976112	86.98909	2.042024	9.350229	1.618653
	7	1.987719	86.92738	2.153756	9.266348	1.652513
	8	2.000009	85.87567	2.961505	9.526888	1.635938
	9	2.010627	85.09502	3.738893	9.520575	1.645514
	10	2.015425	84.77302	3.943872	9.607490	1.675619

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

يوضح الجدول الأول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة والمتمثلة في الكتلة النقدية والاحتياطي القانوني وسعر الصرف. إن تحليل تجزئة التباين التي لدينا تغطي فترة 10 سنوات لمعرفة الآثار المترتبة عن السماح للمتغيرات المفسرة التأثير على معدل النمو الاقتصادي لفترة أطول نسبياً، فنلاحظ في الأجل القصير (السنة 2)، أن صدمة الكتلة النقدية قد ساهمت في تفسير 0.24 % من التقلبات في النمو الاقتصادي، بينما ساهمت حوالي 95.89 % من التغير في هذا الأخير للمتغير نفسه، أما فيما يخص الأجل المتوسط (السنة 5) ارتفعت الأهمية النسبية للسياسة النقدية في تفسير التقلبات على النمو الاقتصادي، لتصبح 1.67 % وتبقى في ارتفاع و انخفاض خلال الفترات 6 و 7 و 8 لتعود للارتفاع في الفترة الأخيرة وتسجل نفس النسبة في الأجل الطويل 1.67 %. أما فيما يخص الاحتياطي القانوني نلاحظ أن مساهمته في تفسير التقلبات على النمو الاقتصادي في ارتفاع مستمر خلال الفترات العشر، فبعدما بلغت في الأجل المتوسط (السنة 6) 9.35 % ارتفعت بعد ذلك إلى 9.60 % في الأجل الطويل. بالنسبة لمساهمة سعر الصرف في تفسير التقلبات على النمو، نجد أنه سجل في الأجل القصير (السنة 2) 0.67 %، ليرتفع في الأجل المتوسط (السنة 5) إلى 1.95 %، واستمر في الارتفاع حتى سجل في الأجل الطويل 3.94 %.

الجدول رقم (14): نتائج تجزئة تباين الخطأ "سعر الصرف"

Variance Decomposition of EX:					
Period	S.E.	GR	EX	RO	M2
1	6.685687	0.074111	99.92589	0.000000	0.000000
2	9.641426	1.561969	86.39165	11.14188	0.904507
3	11.19021	3.246855	83.95805	8.317947	4.477149
4	12.00516	2.826176	76.10178	16.60717	4.464874
5	13.31686	3.903307	61.85118	30.50387	3.741643
6	14.86703	9.972261	49.76629	37.11979	3.141665
7	15.94497	17.50415	43.35764	36.34770	2.790502
8	16.54080	21.14782	42.15010	34.09755	2.604526
9	16.98269	21.05602	44.10019	32.34692	2.496869
10	17.33964	20.25093	46.03523	31.20750	2.506338

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

أما الجدول الثاني، فإنه يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل سعر الصرف والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة له والمتمثلة في الكتلة النقدية والاحتياطي القانوني والنمو الاقتصادي لفترة 10 سنوات، حيث نلاحظ أنه في الأجل القصير (السنة 2)، ساهمت صدمة الكتلة النقدية في تفسير 0.90 % من التقلبات في سعر الصرف ليستمر في الانخفاض إلى أن وصل في الأجل المتوسط (السنة 6) إلى 49.76 % وواصل الانخفاض لكنه حالما سجل ارتفاعا في الأجل الطويل (السنة 10) قدر ب 46.03 % و ساهمت الصدمة حوالي 86.39 % من التغير في هذا الأخير للمتغير نفسه، وفيما يخص الاحتياطي القانوني نلاحظ أن مساهمته في تفسير التقلبات على سعر الصرف في ارتفاع مستمر خلال الفترات العشر، إذ سجل في الأجل المتوسط (السنة 5) 30.50 %، بعدها سجل في الفترة العاشرة أي الأخيرة 31.20 %، وبالنسبة لمساهمة النمو الاقتصادي في تفسير التقلبات على سعر الصرف نجد أنه سجل في البداية عند الفترة الثانية أي الأجل القصير نسبة 1.56%، ليصل في الأجل المتوسط (السنة 6) 9.97 %، ثم في الفترة الأخيرة على الأجل الطويل سجل 20.25 %.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية لمسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ومدى تأثر بعض المؤشرات الاقتصادية، كما قمنا بدراسة قياسية لأهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر وهما الاحتياطي القانوني والكتلة النقدية خلال الفترة 1994-2019، من أجل معرفة مدى فعالية هذه الأدوات في تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الداخلي (النمو الاقتصادي) وعلى المستوى الخارجي (سعر الصرف) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية وذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة ودوال نبضات الاستجابة واختبار تجزئة التباين.

وقد بينت نتائج الاستقرارية أن بعض السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى والأخرى مستقرة عند الفرق الأول، وهذا ما فسح المجال لاستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وتم اختبار سلامة النموذج من الأخطاء القياسية فكانت كل النقاط تقع داخل جذر الوحدة ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

لقد بينت نتائج دوال نبضات الاستجابة أن استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الاحتياطي القانوني والكتلة النقدية كانت إيجابية في الأجل القصير لكنها بمعدلات هامشية ثم حققت أثرا سالبا في الأجل المتوسط والطويل وبالنسبة لاستجابة سعر الصرف لصدمة الاحتياطي القانوني كانت سالبة في الأجل القصير لتصبح معدومة في الأجل الطويل، و صدمة الكتلة النقدية كانت ذات أثر إيجابي في الأجل القصير لتصبح معدومة هي الأخرى في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد بالسلب، كما أظهرت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي مما يعيق تحقيق التوازن الاقتصادي.

كما توصلنا من خلال هذه النتائج عدم فعالية الأدوات "الاحتياطي القانوني" و"الكتلة النقدية" في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الختمة

الخاتمة العامة:

هدفت هذه الدراسة قياس مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على المتغيرين الاحتياطي القانوني والكتلة النقدية (العرض النقدي)، حيث تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2019.

لذلك تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول تم فيه تقديم مفاهيم أساسية للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي ومؤشراته ومجالاته وكذا معرفة العلاقة بين المتغيرين، كما تم استعراض مختلف الأسس الفكرية للسياسة النقدية ومختلف الأدوات المستعملة لتحقيق التوازن الاقتصادي فكانت هناك ثلاثة أنواع منها: أدوات غير مباشرة تشمل معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وأداة الاحتياطي القانوني، وأدوات مباشرة تشمل سياسة تأطير القروض والسياسة الائتمانية للقرض، ووضع حد أقصى لسعر الفائدة وسعر الصرف، إضافة على الأدوات الأخرى المساعدة، ولإبلاغ أثر السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة فإن الأثر ينتقل عبر قنوات سعر الفائدة وقناة سعر الصرف وقناة أسعار الأصول التي تشمل قناة توبين للاستثمار وقناة الثروة على الاستهلاك، وقنوات أخرى تم التطرق لها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الوضع الاقتصادي العام ومسار أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2019 وقد لوحظ أن المرحلة الأولى من 1990-2000 تميزت بالتوسع ثم الانكماش حيث عرفت مؤشرات السياسة النقدية تحسنا بمعدلات منخفضة، وتميزت المرحلة ما بعد 2000 بالرخاء الاقتصادي وتم التخلص من عجز ميزان المدفوعات وتحسن مؤشرات السياسة النقدية، لكن في الفترة الأخيرة تدهورت حالة مؤشرات السياسة النقدية مما جعل الدولة تسعى لتبني نموذج اقتصادي جديد لتحقيق التوازن الاقتصادي. أما عن الدراسة التطبيقية القياسية فقد تمت دراسة مدى تأثير مؤشرات السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي للفترة 1994-2019 وتم التركيز على المتغيرات المستقلة

" الاحتياطي القانوني " و"الكتلة النقدية"، وتأثيرها على المتغيرات التابعة "النمو الاقتصادي "

و"سعر الصرف"، حيث تبين من خلال الاختبارات القياسية بالرغم من أن هذه المؤشرات لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي إلا أن أثرها يبقى ضعيفا.

نتائج الدراسة والفرضيات:

نتائج الدراسة:

- السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة كأداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة.

- تعتبر السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية أقل فعالية منها في الاقتصاديات المقدمة بسبب الاختلافات الهيكلية والمالية والنقدية، وحتى تصبح ذات فعالية لابد من تطبيق الإصلاحات اللازمة.
- تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ساعدت في تخفيض معدلات البطالة، وبالرغم من ذلك لم تتوفق السياسة النقدية في تحقيق العمالة.
- يعتبر معدل الاحتياطي القانوني من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

نتائج اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 %.

أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على النمو الاقتصادي في المدى القصير حسب نتائج دوال نبضات الاستجابة، حيث كان له أثر إيجابي، إلا أنه قد انخفض وحقق أثرا سلبيا في المدى المتوسط، ليرتفع مرة أخرى لكن بمعدلات منخفضة وتحقق أثرا إيجابيا في المدى الطويل، ما يفسر أن أداة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الجزائر، لكن تأثير هذه الأداة كان ضعيف التأثير على النمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 %.

أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على النمو الاقتصادي حيث كان تأثيره إيجابي في المدى القصير، لكنه هامشي، ليصبح بعد ذلك ذو أثر سلبي على المدى المتوسط قبل أن ينعدم على المدى الطويل، وهذا ما يفسر ضعف تأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة المعروض النقدي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي حيث أن الكتلة النقدية لم تساهم في تنشيط الاقتصاد أو توازنه.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5 %.

أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على سعر الصرف حيث أظهرت نتائج دوال نبضات الاستجابة أن الأثر كان سالبا عند المدى القصير، ليظهر التناسق بين نتائج كل من دوال نبضات

الاستجابة وتحليل تجزئة التباين حيث أشارت إلى وجود أثر إيجابي وبمعدلات متزايدة عند المدى المتوسط إلا أن الأثر أصبح معدوماً عند المدى الطويل حسب نبضات دوال الاستجابة.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5%.

توصلت نتائج الاختبار إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على سعر الصرف، كانت نتائج دوال نبضات الاستجابة تشير إلى وجود أثر سلبي على سعر الصرف عند المدى القصير لتصبح متناسقة مع نتائج تجزئة التباين ذات أثر إيجابي بمعدلات متزايدة عند المدى المتوسط، لكنها حالما أصبحت معدومة عند المدى الطويل حسب نبضات دوال الاستجابة، وهذا ما يفسر أنه عند زيادة المعروض النقدي تتأثر العملة المحلية، بالتالي تصبح ضعيفة مقابل العملات الأجنبية الأخرى كما أن العرض النقدي يؤثر على سعر الصرف بعلاقة عكسية.

أخيراً نقول أن كل ما توصلنا إليه كان بفضل وجود دراسات وأبحاث سابقة، ونرجو أن نفيد بعملا المتواضع مع التماس العذر لنا فمن المؤكد أن هذا العمل كأى عمل لا يخل من النقائص، ومن خلال الدراسة والنتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

التوصيات:

- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار ودخل، ويتطلب نجاحها دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها، وإذا أحسنت السلطة النقدية تطبيق أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة، فإن فعاليتها ستكون معتبرة في نقل الاقتصاد من حالة الركود والاختلال إلى حالة الانتعاش والتوازن.

- ضرورة قيام السلطة النقدية بالمراقبة المستمرة لأدوات السياسة النقدية ضماناً لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هذه الأدوات.

- تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتنشيط السوق النقدية من خلال التوجه نحو استعمال الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية.

آفاق الدراسة:

بعد هذه الدراسة واستخلاص النتائج السابقة وتقديم التوصيات نقترح المواضيع التالية:

- دراسة مقارنة لفعالية السياسة النقدية الجزائرية وفعاليتها سياسات الدول الأخرى.

- فعالية أداء السياسات الاقتصادية في ظل تغيير المؤشرات الخارجية (دراسة حالة في الجزائر).

- تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة-دراسة قياسية- لحالة الجزائر.

- أثر السياسة النقدية على التضخم في البلدان النامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1. أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. أسامة الدباغ وآخرون، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
4. أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
5. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
6. بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
7. بن قدور علي ومحمد بيريير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
8. بن قدور علي وبيريير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
9. حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
10. حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
11. خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام **EViews**، دار المتبني للنشر والتوزيع، الأردن، اريد، 2012.
12. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي "البنوك الالكترونية. البنوك التجارية. السياسة النقدية" مؤسسة شباب الجامعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2008.
13. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، بدون ذكر المكان وبدون ذكر التاريخ.

14. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
15. سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
16. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
17. سهير السيد، المدخل إلى النظرية الاقتصادية المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
18. صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور المصرفية الإسلامية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 19-20 أفريل 2010.
19. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2005.
20. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004.
21. عادل المهدي، العلاقات الدولية، جامعة حلوان للنشر والتوزيع الجامعي، القاهرة، مصر، 2003.
22. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010.
23. عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
24. عبد القادر السيد المتولي، نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية، المعهد العالي للمحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة، شبرا الخيمة، مصر، 2007.
25. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
26. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
27. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
28. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004.
29. عبد المنعم راضي، التوازن الاقتصادي والنظم الاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2001.
30. عبد الناصر روسيات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، الجزائر، بدون ذكر التاريخ.

31. عفاف جبار سعيد، مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
32. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
33. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
34. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
35. قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
36. لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
37. محمد الفوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
38. محمد حسن الوالي، زكريا أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
39. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 2003.
40. محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته في الدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، دون ذكر السنة.
41. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
42. مورد خاي كرياني، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
43. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.
45. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، مكتب التوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

1. بقيت ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
2. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004.
3. خيرة أجي، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، التحليل الاقتصادي والتقنيات، قسم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.
4. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2004.
5. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)، رسالة دكتوراه، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
6. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

ب- المذكرات

1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
2. جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي وبنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
3. رشاد عبد الله ديات، أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.
4. شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
5. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

✓ المجلات

1. أحمد ابراهيم علي، تضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية، العدد 24.
 2. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، ورقة، 2012.
 3. علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 24، صيف 2017.
 4. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ISSN1112-6132156، المجلد 14، العدد (19)، 2018.
- ✓ الملتقيات الوطنية
1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة، سنة 2008.
- ✓ التقارير
1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، من 2003 الى 2013.
 2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، جويلية 2010.
 3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012.
 4. بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2013.
 5. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2000-2011.
 6. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.
 7. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر، 2017.
 8. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، ديسمبر 2015.
 9. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، الجزائر، ديسمبر، 2018.
 10. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، الجزائر، مارس، 2019.
 11. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، الجزائر، مارس، 2019.
 12. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، الجزائر، مارس، 2020.
 13. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجيهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر امام مجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
 14. تقارير بنك الجزائر 2003، 2008، 2013، 2016.
 15. التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، للسنوات 2006، 2010، 2013، 2017، 2018.
 16. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. المراجع باللغة الإنجليزية

✓ الكتب

1. Simongray, **workshop on monetary policy and operations issues**, CCBS, Bank of England, Arab Monetary, Feb, 2007.

2. المراجع باللغة الفرنسية

✓ الكتب

1. Frederik Mishkinet, Christian Bodes, **Monnaie banque et marches financières**, 8^{ème} édition, Nouveaux horizons, 2008.

économica, Paris, 2. Jean pierre pattat, monnaie, **institution financières et politique monétaires**, France, 5^{ème}, édition, 1993

3. Krugman et Obstfeld, "**Economic internationale**", 3^{ème} édition, De Bock, Paris, France, 2003.

4. Michelle de Mavgues, **la monnaie-système financière et théorie monétaire**, 3^{ème} édition économica, 1993.

5. Milton Freidman, **Monnaie et ses pièges**, traduit par : Bernard Dunod, France, 2000.

✓ التقارير

1. Bank of Algeria, bulletin de la Bankd'Alger statistique monétaire (1964-2000) et statistiques de la balance des paiements (1992-2005).

2. Bulletin statistiques de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, juin, 2012.

3. Bulletins statistiques de la Bankd'Alger, séries rétrospective, hors-série, aout, 2020.

ثالثا: مراجع الانترنت

1. Albankaldawli.org

2. www.données.banquemandiales.org

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للاحتياطي القانوني عند المستوى

Null Hypothesis: RO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.586999	0.4742
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.781329	0.2163
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.007949	0.6758
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للاحتياطي القانوني عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(RO) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.353174	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RO) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.465497	0.0090
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RO) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.332637	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للكتلة النقدية M2 عند المستوى

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.831809	0.0081
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.923053	0.0034
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.843853	0.3389
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للكتلة النقدية M2 عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.852809	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.759393	0.0006
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.993193	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 05: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للنمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: GR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.539625	0.0015
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.075032	0.0021
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.907162	0.3131
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع للنمو الاقتصادي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.498959	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.513856	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.692866	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع لسعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: EX has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.824155	0.7947
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.519694	0.7951
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.243506	0.9921
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08: اختبارات الاستقرار لديكي فولر الموسع لسعر الصرف عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.525578	0.0016
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.451805	0.0088
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.964459	0.0004
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.